

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# أحكامُ الأسيرة في سورة البقرة (الآيات 221 - 242)

معمّر عبد العزيز

حرمة نكاح الكفار

وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ  
مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ  
يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ  
يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ  
وَيُبَيِّنُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾

**ولو أعجبتكم.. ولو أعجبكم**  
**بالجمال أو المال أو الحسب أو النسب**

المسلم ذو

الدين

والخُلُق

العبد

المؤمن

مُشْرِك

المسلّمة

ذات الدين

والخُلُق

الأمة المؤمنة

الكتابية

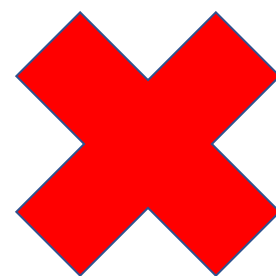
مُشْرِكَة

يهودية أو نصرانية  
(والمحصنات من الذين  
أوتوا الكتاب من قبلكم)



مسلم

مسلمة  
(ولن يجعل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلاً)



يهودي أو  
نصراني

عَنْ عِزْرَمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ  
تَكُونُ تَحْتَ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ ، فَتُسَلِّمُ  
هُيَ ، قَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا  
يُعْلَى عَلَيْهِ. أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَصَحَّحَهُ  
الْأَلْبَانِيُّ

مَتَى يَكْرَهُ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ  
أَسْنَدُ ابْنِ عَطِيَّةَ أَنَّ عَمْرَ أَرَادَ التَّفْرِيقَ بَيْنَ  
حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ وَكِتَابِيَّةٍ فَقَالَ لَهُ حَذِيفَةُ:  
أَتَزْعُمُ أَنَّهَا حَرَامٌ فَأَخْلِي سَبِيلَهَا يَا أَمِيرَ  
الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: لَا أَزْعُمُ أَنَّهَا حَرَامٌ. وَلَكِنِّي  
أَخَافُ أَنْ تَعَاظُوا الْمُؤْمَسَاتِ مِنْهُنَّ. رَوَاهُ ابْنُ  
جُرَيْرٍ وَالْبَيْهَقِيُّ

رَأَى ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ  
نِكَاحِ النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ، قَالَ: " إِنْ اللَّهُ  
حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْلَمُ  
مِنْ الْإِشْرَاكِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ:  
رَبُّهَا عِيسَى، وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ " رواه

البخاري



العلة في التحريم  
أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ <sup>صَلَّى</sup> وَإِلَهُ يَدْعُوا إِلَى  
الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ <sup>صَلَّى</sup>



# الحكمة من

## حرمة نكاح المشتركة وحلية الكتابية

1. تعزيز مبدأ الولاء والبراء

2. الأصل في علاقتنا مع الكفار  
العداوة والنكاح خلاف ذلك

3. عدم الأمن على النفس والولد  
والعرض والمال بنكاحهم

1. نشترك معهم في الإيمان بكتاب  
سماوي ونبي مرسل

2. رجاء دخولهم في الإسلام  
والمرأة تابعة للرجل غالباً

3. التأثير على الأولاد لكون القوامة  
للرجل

# (وَلَا تُنْكَحُوا)

## فِيهَا اشْتِرَاطُ الْوَلِيِّ فِي تَزْوِيجِ الْمَرْأَةِ

- ٧٨٤٠ - عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»<sup>(١)</sup>. (٥٦٧/٢)
- ٧٨٤١ - عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «... وَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(٢)</sup>. (٥٦٧/٢)
- ٧٨٤٢ - عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ - ثَلَاثًا -، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(٣)</sup>. (٥٦٨/٢)

الأحاديث رواها أحمد وغيره بأسانيد صحيحة

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " لَا نِكَاحَ إِلَّا  
بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَمَا كَانَ مِنْ  
نِكَاحٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنْ  
تَشَاجَرُوا، فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ  
لَهُ " رواه ابن حبان وصححه الألباني

الْوَلِيِّ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّزْوِيجِ فَكَأَنَّهُ لَا وَلِيَّ  
لَهَا ، فَيَكُونُ السُّلْطَانُ وَلِيَّهَا ، وَإِلَّا فَلَا  
وِلَايَةَ لِلْسُّلْطَانِ مَعَ وُجُودِ الْوَلِيِّ . عَوْن  
المعبود - ( ج 4 / ص 475 )

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ( " لَا  
تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ  
نَفْسَهَا " ) ( قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كُنَّا نَعُدُّ الَّتِي  
تُنْكِحُ نَفْسَهَا هِيَ الزَّانِيَةُ ) رواه البيهقي  
وصححه الألباني



عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: جَاءَتْ فَتَاةٌ<sup>٢٤</sup>  
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ يَرْفَعُ بِي  
خَسِيسَتَهُ " فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا "، قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ  
أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ  
أَنْ لَيْسَ لِلْأَبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ. رواه أحمد

وصححه الألباني

-خسيسته: يرفع دنيء حاله بهذا الفعل

(تَنْكِحُوا) نَكَحَ يَنْكِحُ  
(تَنْكِحُوا) أَنْكَحَ يَنْكِحُ

سمع أعرابي إماما يقرأ: ولا **تَنْكِحُوا** المشركين  
حتى يؤمنوا، قال. ولا إن آمنوا أيضا، لا ننكحهم.  
فقل له: إنه يلحن، وليس هذا يقرأ. فقال: أخروه  
قبحه الله! ولا تجعلوه إماما؛ فإنه يحل ما حرم الله.  
[ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، ٤/٦٥]



قوله تعالى: (وَلَا تَتَكْبَرُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يَوْمَئِذٍ).  
بفتح التاء هنا، وبضمها في قوله " وَلَا تَتَكْبَرُوا  
المشركين ".

لأن الأول من " نَكَحَ " وهو يتعدى إلى مفعول  
واحد، والثاني من " أَنْكَحَ " وهو يتعدى إلى اثنين،  
الأول في الآية " المشركين "، والثاني محذوف<sup>٢٩</sup>  
وهو " المؤمنات ".

حكم إذا أسلم الزوجان أو أحدهما ثم  
الآخر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: " رَدَّ النَّبِيُّ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ  
الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَحْدِثْ نِكَاحًا "  
رواه الترمذي وصححه الألباني وقال: ثم رأيت في "  
مصنف عبد الرزاق " شاهدا آخر فقال (12647): عَنْ  
أَيُّوبَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ  
أَبِي جَهْلٍ «فَرَّ يَوْمَ الْفَتْحِ فَكَتَبَتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ فَرَدَّتْهُ  
فَأَسْلَمَ، وَكَانَتْ قَدْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَقْرَهُمَا النَّبِيُّ - صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى نِكَاحِهِمَا. قُلْتُ: وَهَذَا مَرْسَلٌ أَيْضًا  
صَحِيحُ الْأَسْنَادِ. أ. هـ

إذا أسلم المرتدان معا فإنهما يُقران على نكاحهما ، كما يقر الكافران الأصليان ،  
وإن أسلم أحد الزوجين ، وتأخر إسلام الآخر حتى انقضت عدة المرأة : لزم تجديد النكاح عند أكثر  
العلماء .

قال ابن قدامة رحمه الله : " إذا أسلم أحد الزوجين . وتخلف الآخر حتى انقضت عدة المرأة ، انفسخ  
النكاح . في قول عامة العلماء . قال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء في هذا ، إلا شيء روي عن  
النخعي ، شذ فيه عن جماعة العلماء ، فلم يتبعه عليه أحد ، زعم أنها ترد إلى زوجها ، وإن طالت  
المدة ؛ لما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب على زوجها أبي العاص  
بنكاحها الأول . رواه أبو داود . واحتج به أحمد . قيل له : أليس يروى أنه ردها بنكاح مستأنف ؟ قال :  
ليس له أصل . وقيل : كان بين إسلامها وردها إليه ثمان سنين " انتهى من "المغني" (7 / 188) .  
وقد اختار بعض العلماء أن النكاح لا يفسخ ولو انقضت العدة ، فإذا رضي الزوجان بالرجوع إلى  
بعضهما بعد انقضاء العدة ، فلهما ذلك ، ولا حاجة إلى تجديد عقد النكاح .  
وقد اختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمهم الله .  
واستدل هؤلاء : بحديث أبي العاص المتقدم ، وبأنه لم يرد في السنة تحديد الأمر بانقضاء العدة .  
انظر : "الشرح الممتع" (12/245 – 248) .

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :  
"مَنْ جَامَعَ (1) الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ  
مِثْلُهُ" رواه أبو داود وصححه الألباني

(1) أَي: اجْتَمَعَ مَعَهُ وَوَافَقَهُ. وسكن معه في  
ديار الكفر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ،  
وَكَانَتْ لَهُ أُمَةٌ سَوْدَاءُ وَإِنَّهُ غَضِبَ عَلَيْهَا فَلَطَمَهَا، ثُمَّ إِنَّهُ فَرَعَ، فَأَتَى  
النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرَهُ خَبَرَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "مَا هِيَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟" فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ  
هِيَ تَصُومُ وَتَصَلِّي وَتُحْسِنُ الْوُضُوءَ، وَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ  
رَسُولُهُ، فَقَالَ: "يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذِهِ مُؤْمَنَةٌ" قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَالَّذِي  
بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا لَأُعْتَقِنَهَا وَلَأَتَزَوَّجَنَهَا، فَفَعَلَ فَطَعَنَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ  
الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا: نَكَحْ أُمَةً، وَكَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يَنْكِحُوا إِلَى  
الْمُشْرِكِينَ وَيَنْكِحُوهُمْ رَغِيَّةً فِي أَحْسَابِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ:  
{وَلَأُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ} الْآيَةَ.

رواه الواحدي بسند جيد (انظر موسوعة التفسير المأثور)

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ جَالِسٍ: «مَا رَأَيْكَ  
فِي هَذَا» فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَاللَّهِ حَرِيٌّ إِنْ  
خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شُفِعَ أَنْ يُشْفَعَ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
هَذَا رَجُلٌ مِنْ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا  
يُنْكَحَ، وَإِنْ شُفِعَ أَنْ لَا يُشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ،  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ  
الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا» رواه البخاري

وقوله تعالى في الأمة المشركة: ﴿وَلَوْ أَغَبَّثَكُمْ﴾، وفي  
العبد المشرك: ﴿وَلَوْ أَغَبَّثَكُمْ﴾: فيه العفو عما يجده العبد من استحسان  
قلبي لكافر وتفضيله على مسلم لبعض ما خُصَّ به من جمال خلقه، وقوة  
بسطه، أو حسن صنعة؛ فالله أثبت وجود ذلك ولم ينه عنه، ولكنه نهى  
عن الانقياد له وترك حكم الله لأجله.





# إتيانُ المرأة

وَيَسْأَلُونَكَ

عَنِ الْمَحِيضِ <sup>صل</sup> قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا <sup>صل</sup> النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ  
وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ <sup>صل</sup> حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ <sup>صل</sup> مِنْ حَيْثُ  
أَمَرَكُمُ اللَّهُ <sup>ج</sup> إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ <sup>صل</sup> التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ <sup>صل</sup> الْمُتَطَهِّرِينَ



قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، عن عاصم  
(حتى يطهرن) خفيفة. وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، عن  
عاصم (يطهرن) بتشديد الطاء والهاء وفتحهما

سببُ النزول

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ  
الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهِنَّ فِي الْبُيُوتِ فَسَأَلَ  
أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى  
فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ} [البقرة: 222] إِلَى آخِرِ  
الْآيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اصْنَعُوا كُلَّ  
شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ، فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا  
الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ

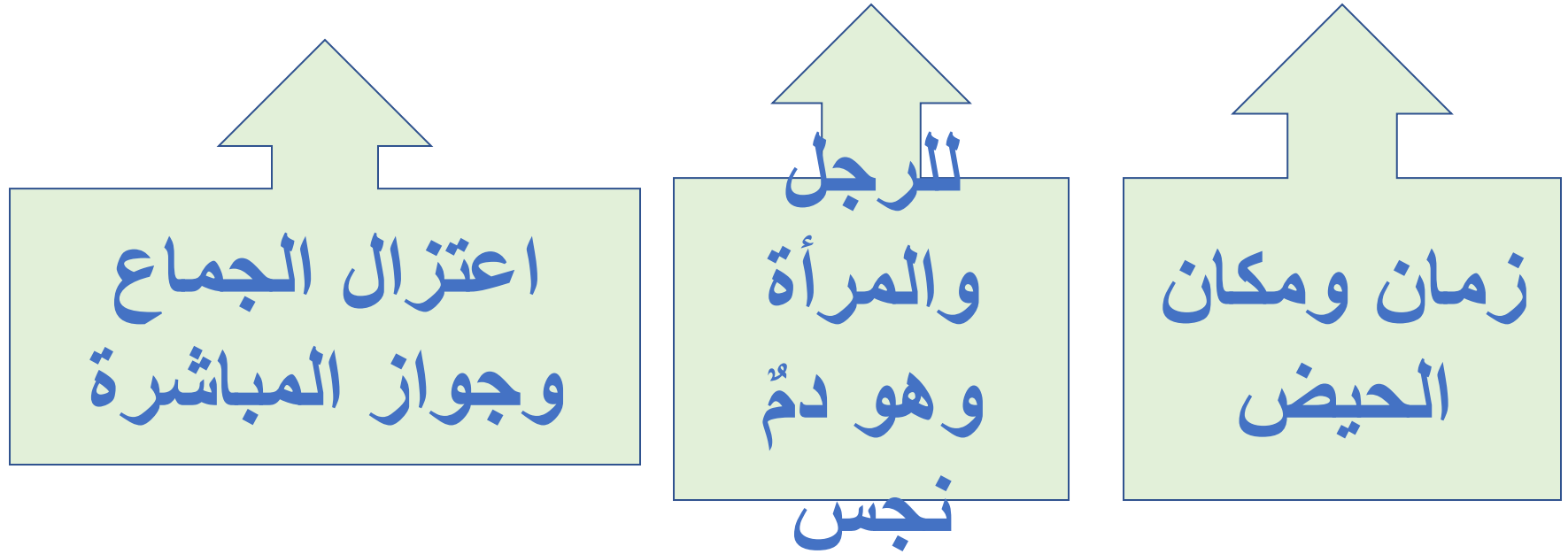


الْحَيْضُ: دَمٌ يُرْخِيهِ الرَّحِمُ إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ يَعْتَادُهَا فِي  
أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ؛ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، فَإِذَا حَمَلَتْ أَنْصَرَفَ  
ذَلِكَ الدَّمُ بِإِذْنِ اللَّهِ إِلَى تَغْذِيَّتِهِ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَحِيضُ الْحَامِلُ،  
فَإِذَا وَضَعَتِ الْوَلَدَ قَلَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِحِكْمَتِهِ لِنَبَأٍ يَتَغَذَّى بِهِ  
الْطِفْلُ؛ وَلِذَلِكَ قَلَمَا تَحِيضُ الْمُرْضِعُ، فَإِذَا خَلَّتِ الْمَرْأَةُ مِنْ  
حَمْلٍ وَرَضَاعٍ. بَقِيَ ذَلِكَ الدَّمُ لَا مَصْرَفَ لَهُ، فَيَسْتَقِرُّ فِي  
مَكَانٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ فِي الْغَالِبِ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ  
سَبْعَةً، وَقَدْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَقِلُّ، وَيَطُولُ شَهْرُ الْمَرْأَةِ  
وَيَقْصُرُ، عَلَى حَسَبِ مَا رَكَّبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الطِّبَاعِ؛ وَسُمِّيَ  
حَيْضًا مِنْ قَوْلِهِمْ: حَاضَ السَّيْلُ. [المقدسي، موفق الدين،  
المغني لابن قدامة، ١/٢٢٣]



وَيَسْأَلُونَكَ

عَنِ الْمَحِيضِ <sup>صل</sup> قُلْ هُوَ أَذَى <sup>صل</sup> فَأَعْتَزِلُوا <sup>صل</sup> النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ



يصاحب الحيض آلام شديدة.

- تصاب كثير من النساء أثناء الحيض بحالة كآبة وضيق كما أن حالتها العقلية والفكرية تكون في أدنى درجاتها أثناء الحيض لذلك نهى رسول الله عن تطليق النساء أثناء الحيض.

- تصاب بعض النساء بصداع نصفي الشقيقة قرب بداية الحيض وآلام مبرحة.

- تقل الرغبة الجنسية لدى المرأة أثناء الحيض.

- يسبب الحيض فقر دم للمرأة.

- تنخفض درجة حرارة المرأة أثناء الحيض درجة مئوية واحدة.

- تزيد شراسة الميكروبات أثناء الحيض في دم الحيض وخاصة ميكروبات السيلان.

- تصاب الغدد بالتغير فتقل إفرازاتها.

- يبطئ النبض وينخفض ضغط الدم فيسبب الشعور بالدوخة والفتور والكسل.

- لا يتم الحمل أثناء الحيض.

- لا يقتصر الأذى على الحائض بل ينتقل الأذى إلى الرجل الذي وطئها أيضًا.

# شرطا إتيان ذوات الحيض

وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

أَمَرَكُمُ اللَّهُ

من القُبُل

2. تَطْهَرْنَ  
بالغسل

1. يَطْهُرْنَ  
من الحيض



عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضَتِهَا؟** قَالَ: فَذَكَرْتُ أَنَّهُ عَلَّمَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ. ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرُ بِهَا. قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا سُبْحَانَ اللَّهِ» وَاسْتَتَرَ - وَأَشَارَ لَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِيدِهِ عَلَى وَجْهِهِ - قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ وَعَرَفْتُ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ

الدم. رواه البخاري ومسلم  
الفرصة قطعة من قطن أو صوف

فَأْتَوْهُنَّ

أَمْرٌ بَعْدَ حَظَرٍ يَفِيدُ هُنَا الْأَسْتِحْبَابَ

إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ

٢٢٢

طهارة  
الظاهر

طهارة  
الباطن

٧٩٧١ - عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ، اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ. فُتِّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ»<sup>(٥)</sup>. (٥٨٧/٢)

(٥) أخرجه الترمذي ٧٢/١ - ٧٣ (٥٥). وهو عند مسلم ٢٠٩/١ (٢٣٤) من حديث عقبة بن عامر دون قوله: «اللهم، اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ». قال الترمذي: «وهذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء»، قال محمد: وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً. وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٣٨٢/٢ (٣٨٢): «وهو منقطع؛ فإنه من رواية أبي إدريس وأبي عثمان، عن عمر». وقال المنذري في الترغيب ١٠٥/١ (٣٥٠): «وتكلم فيه». وقال ابن الملقن في البدر المنير ٢/٢٨٥، وابن حجر في التلخيص الحبير ١/٢٩٩: «وطريق حديث مسلم المتقدمة سالمة من هذا الاعتراض». وقال الألباني في الإرواء ١/١٣٥: «ولهذه الزيادة شاهد من حديث ثوبان».

قال ابن الجوزي: والحيض مانع من  
عشرة أشياء: فعل الصلاة، ووجوبها،  
وفعل الصَّيام دون وجوبه، والجلوس في  
المسجد، والاعتكاف، والطواف، وقراءة  
القرآن، وحمل المصحف، والاستمتاع في  
الفرج، وحصول نيّة الطلاق.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مَنْ  
أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا , فَقَدْ كَفَرَ  
بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
- " رواه الترمذي وابن ماجه وصححه  
الألباني



5 - يتصدَّقُ بدينارٍ، فإن لم يجدْ فنصفُ دينارٍ؛ يعني: الذي يغشى امرأته حائضًا .

الراوي: عبد الله بن عباس المحدث: شعيب الأرناؤوط -

المصدر: تخريج المسند - الصفحة أو الرقم: 2201

خلاصة حكم المحدث: صحيح موقوف

كفارة جماع الحائض = دينار = 4.25 جرامات ذهبية

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ إِحْدَانَا إِذَا  
كَانَتْ حَائِضًا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَأْتِرُ بِإِزَارٍ ثُمَّ  
يُبَاشِرُهَا» متفق عليه



عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَتَكَبَّرُ فِي جُرِّي وَأَنَا حَائِضٌ،  
فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ» رواه مسلم

النفساء كالحائض في الأحكام ومنه  
الإتيان

# حكم المستحاضة كالطاهرة

عَنْ عُرْمَةَ قَالَ: كَانَتْ حَمْنَةً  
بِنْتُ جَحْشٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
- مُسْتَحَاضَةً، وَكَانَ زَوْجُهَا  
يُجَامِعُهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ  
وَالْبَيْهَقِيُّ

قال النووي (62 - 333): وأما الصلاة  
والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن،  
ومسُّ المصحف، وحمله، وسجود  
التلاوة، وسجود الشكر، ووجوب  
العبادات عليها، فهي في كل ذلك  
كالطاهرة، وهذا مجمع عليه.

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ  
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ مَلَائِقُهُ وَبَشِيرُ الْمُؤْمِنِينَ



الحَرْثُ: موطنُ الولد، كحَرْثِ الأرضِ للزَّرعِ  
(أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرَثُونَ)

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، " أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ  
تَقُولُ: إِذَا أَتَيْتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبُرِهَا، فِي  
قُبْلِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ، كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ "، قَالَ:  
" فَأَنْزَلَتْ: {نِسَاوُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ  
أَنى شِئْتُمْ} [البقرة: 223] " رواه مسلم

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " إِنْ ابْنُ عُمَرَ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ أَوْ هُمْ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ  
مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودَ وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَكَانُوا  
يَرَوْنَ لَهُمْ فَضْلًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ فَكَانُوا يَقْتَدُونَ بِكَثِيرٍ مِنْ فِعْلِهِمْ وَكَانَ مِنْ  
أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ وَذَلِكَ أَسْتَرُ مَا تَكُونُ  
الْمَرْأَةُ فَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ وَكَانَ هَذَا  
الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحًا مُنْكَرًا، وَيَتَلَذَّذُونَ مِنْهُنَّ مُقْبِلَاتٍ  
وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَمْرَأَةً  
مِنَ الْأَنْصَارِ فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا كُنَّا نُوْتِي  
عَلَى حَرْفٍ فَاصْنَعْ ذَلِكَ وَإِلَّا فَاجْتَنِبْنِي، حَتَّى شَرِيَّ أَمْرُهُمَا فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا  
حَرْثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ} [البقرة: 223] أَيُّ: مُقْبِلَاتٍ وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ يَغْنِي  
بِذَلِكَ مَوْضِعَ الْوَلَدِ. رواه أبو داود وصححه الألباني



عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ابْنَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،  
فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ أَمْرٍ، وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِ  
يَا ابْنَ أَخِي، قَالَ: عَنْ إِيْتِيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ؟ قَالَتْ: حَدَّثْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ،  
أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا لَا يُجْبُونَ النِّسَاءَ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِنَّهُ مِنْ جَبِي  
أَمْرَاتِهِ، كَانَ وَلَدُهُ أَحْوَلَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ، نَكَحُوا فِي نِسَاءِ  
الْأَنْصَارِ، فَجَبَّوهُنَّ، فَأَبَتْ أَمْرَاءُ أَنْ تُطِيعَ زَوْجَهَا، فَقَالَتْ لِرِزْقِهَا: لَنْ تَفْعَلَ  
ذَلِكَ حَتَّى آتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ،  
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَحْيَيْتِ الْأَنْصَارِيَّةَ أَنْ  
تَسْأَلَهُ، فَخَرَجْتُ، فَحَدَّثْتُ أُمَّ سَلَمَةَ، رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ:  
«إِدْعِي الْأَنْصَارِيَّةَ»، فَدُعِيتُ، فَتَلَا عَلَيْهَا هَذِهِ الْآيَةَ: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ  
فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} [البقرة: 223] صِمَامًا وَاحِدًا. وَالصَّمَامُ الْوَاحِدُ:

السبيل الواحد .. رواه أحمد

(نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم)  
الحرث ↓ غير الفرث ↓



عن حزيمة بن ثابت - رضي الله عنه -  
قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم  
:- " إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، إِنْ اللَّهَ  
لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي  
مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ "

رواه ابن ماجه وصحه الألباني  
وصح أنه: اللوطية الصغرى

عن أبي هريرة - رضي الله عنه -  
قال: قال رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - : ملعون من  
أتى امرأة في دبرها رواه أبو داود  
والحديث : صححه الشيخ الألباني في  
" صحيح الترغيب " ( ٢٤٣٢ ) .

د. فايز بيبي



📍 الجهاز الهضمي والكبد 📍 لبنان

📅 2019-01-13

## إن الجماع من الدبر يسبب مشاكل صحية عديدة على الرجل والمرأة منها

اتيان المرأة في دبرها يسبب ارتخاء في عضلات الدبر، وتوسيعاً له.

عدم التحكم الكامل بعضلات فتحة الشرج مما يؤدي إلى خروج البراز اللا ارادي.

مع كثرة ممارسة الإيلاج الشرجي تدخل بعض الحيوانات المنوية إلى مجرى دم المرأة، مما يؤدي لحدوث مشاكل صحية عديدة.

كما يفتقر الشرج للترطيب الطبيعي الموجود في مهبل المرأة.



(أَنْتَى شَنْتَم)

1.متى شَنْتَم من أي ساعات الليل والنهار

2.كيف شَنْتَم مقبلات ومديرات وعلى كل حال إذا

كان الإتيان في الفرج

3.بعزل أو بغير عزل

وتحريم إتيان الحائض كان لعلة الأذى ، والأذى

ملازم لهذا المحل لا يفارقه (انظر زاد المسير)

دار الكتب والوثائق القومية



# الوشاح في قوائد الشكاح

تأليف: الأستاذ الدكتور  
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر النسيوي  
المتوفى سنة ٩٦٠ هـ

تتمت الطبعة الأولى  
طبع في المطبعات الخيرية بالقاهرة

دار الكتب والوثائق القومية  
مصر



1. العمل الصالح  
ومنه الدعاء عند  
الإتيان

وَقَدِّمُوا  
لِأَنفُسِكُمْ

3. التسمية قبل  
الجماع

2. طاعة الله واتباع  
أمره

4. طلب الولد



وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَقَّوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ

لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ لِقَاءَ الزَّوْجِينَ وَالْإِسْتِبْشَارَ بِهِ  
وَبِمَا آلَهُ خَتَمَ الْآيَةَ بِذِكْرِ لِقَائِهِ وَالْإِسْتِبْشَارِ  
بِهِ

الفراق بين الزوجين

الفسخ

الخلع

الطلاق

الظهار

أنواع  
الفراق

الإيلاء

اللعان

الإيلاء  
حلف الرجل ألا يأتي أهله

وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا  
 وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٤﴾  
 لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ  
 قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ  
 أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا  
 الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾



# الإيلاء

2. أكثر من 4 أشهر:  
إذا مضت الأربعة  
وجب عليه أن يفِيء  
أو يطلق

1. أقل من 4 أشهر:  
يستحب له إتيان  
الخير ويكفر عن  
يمينه

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : قَالَ فِي  
الْأَيَّامِ : «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ  
فَهِىَ تَطْلِقُ بَائِنَةً، وَتَعْدُ ثَلَاثَةً  
قُرُوءٍ» رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ

عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
- (كَانَ يَقُولُ فِي الْإِبْلَاءِ الَّذِي سَمَّى اللَّهُ : لَا  
يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجَلِ إِلَّا أَنْ يُمْسِكَ  
بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ يَغْرِمَ بِالطَّلَاقِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ -  
عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، يُوقِفُ  
حَتَّى يُطَلِّقَ أَوْ يَفِيءَ ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ  
حَتَّى يُطَلِّقَ . رواه البخاري



عن أنس بن مالك، يقول: " آلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من نسائه،  
وكانت انفكت رحله، فأقام في مشربة له  
تسعاً وعشرين ثم نزل، فقالوا: يا رسول  
الله، آليت شهراً؟ فقال: «الشهر تسع  
وعشرون» رواه البخاري

قال ابن الجوزي: قال سعيد بن المسيب:  
كان الإيلاء ضرار أهل الجاهلية، وكان  
الرجل لا يريد المرأة، ولا يحب أن  
يتزوجها غيره، فيحلف أن لا يقربها أبداً،  
فجعل الله تعالى الأجل الذي يعلم به ما عند  
الرجل في المرأة أربعة أشهر، وأنزل هذه  
الآية.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
مِنَ اللَّيْلِ، فَسَمِعَ امْرَأَةً تَقُولُ:

[البحر الطويل]

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاسْوَدَّ جَانِبُهُ ... وَأَرَقَّنِي أَنْ لَا حَبِيبَ  
الْأَعِيبَةِ

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِحَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: " كَمْ أَكْثَرَ مَا تَصْبِرُ الْمَرْأَةُ عَنْ زَوْجِهَا؟  
". فَقَالَتْ: سِتَّةَ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
" لَا أَحْبِسُ الْجَيْشَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا " رواه البيهقي

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَازُورَ جَانِبُهُ ... وَأَرْقَنِي أَنْ لَا ضَجِيعَ  
الْأَاعِبُهُ

الْأَاعِبُهُ طُورًا وَطُورًا كَأَنَّمَا ... بَدَأَ قَمَرًا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ حَاجِبُهُ  
يُسَرُّ بِهِ مَنْ كَانَ يَلْهُو بِقُرْبِهِ ... لَطِيفُ الْحَشَا لَا يَحْتَوِيهِ  
أَقَارِبُهُ

فَوَ اللَّهُ لَوْ لَا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ ... لَنُقِصَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ  
جَوَانِبُهُ

وَلَكِنِّي أَخْشَى رَقِيبًا مُوَكَّلًا ... بِأَنْفَاسِنَا لَا يَفْتَرُ الدَّهْرُ كَاتِبَهُ  
مَخَافَةَ رَبِّي وَالْحَيَاءِ يَصْدُنِي ... وَإِكْرَامِ بَعْطِي أَنْ تَتَالَ مَرَاكِبَهُ

٨٤١٤ - عن محمد بن مَعْن، قال: أَتَتْ امرأةٌ إلى عمر بن الخطاب، فقالت: يا أمير المؤمنين، إِنَّ زوجي يصوم النهار، ويقوم الليل، وأنا أكره أن أشكوه إليك وهو يقوم بطاعة الله. فقال لها: جزاك الله خيراً من مُثْنِيَةٍ على زوجها. فجعلت تُكَرِّر عليه القول، وهو يُكَرِّر عليها الجواب، وكان كعب بن سُر الأسدي حاضراً، فقال له: اقض - يا أمير المؤمنين - بينها وبين زوجها. فقال: وهل فيما ذَكَرْتَ قضاء؟ فقال: إِنَّهَا تشكو مُبَاعَدَةَ زوجها لها عن فراشها، وتطلب حقها في ذلك. فقال له عمر: أَمَا لِأَنْ فهِمْتَ ذلك فاقض بينهما. فقال كعب: عَلَيَّ بزوجهما. فَأَحْضِر، فقال: إِنَّ امْرَأَتَكَ تشكوك. فقال: أَقْصَرْتُ في شيء من نفقتها؟ قال: لا. فقالت المرأة:

يا أيها القاضي الحلِيمُ رُشْدُهُ	أَلْهَى خَلِيلِي عن فِرَاشِي مَسْجِدُهُ
نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا يَرْفُقُهُ	فَلَسْتُ في حُكْمِ النِّسَاءِ أَحْمَدُهُ
زَهْدُهُ في مَضْجَعِي تَعَبُّدُهُ	فَأَقْضِ الْقَضَا يَا كَعْبُ لَا تُرَدِّدُهُ

فقال زوجها:

زَهَّدَنِي في فَرْشِهَا وفي الْحَجَلِ <sup>(٢)</sup>	أَنْتِي امْرُؤُ أَزْهَدَنِي مَا قَدْ نَزَلَ
في سورة النحل وفي السبع الطُول	وفي كتاب اللّٰه تخويف جَلَل

فقال كعب:

إِنْ خَيْرَ الْقَاضِيَيْنِ مِنْ عَدَلٍ	وَقَضَى بِالْحَقِّ جَهْرًا وَقَصَلْ
إِنَّ لَهَا حَقًّا عَلَيْكَ يَا رَجُلَ	تَصِيبُهَا فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقَلْ
قَضِيَّةً مِنْ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ	فَأَعْطَهَا ذَاكَ وَدَعَ عَنْكَ الْعِلَلْ

ثم قال: إِنَّ الله قد أَبَاحَ لَكَ النِّسَاءَ أَرْبَعًا، فَلَكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا تَعْبُدُ فِيهَا رَبَّكَ، وَلَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. فقال عمر: وَاللّٰهِ، مَا أَدْرِي مِنْ أَيْ أَمْرِيكَ أَعْجَبُ؛ أَمِنْ فَهْمِكَ

أَمْرَهُمَا، أَمْ مِنْ حُكْمِكَ بَيْنَهُمَا؟! اذْهَبْ فَقَدْ وَلَّيْتُكَ قَضَاءَ الْبَصْرَةِ<sup>(١)</sup>. (٦٤٣/٢)

أي: لا يؤاخذكم بما يجري على ألسنتكم من الأيمان اللاغية، التي يتكلم بها العبد، من غير قصد منه ولا كسب قلب، ولكنها جرت على لسانه كقول الرجل في عرض كلامه: "لا والله" و"بلى والله" وكلفه على أمر ماض، يظن صدق نفسه، وإنما المؤاخذة على ما قصده القلب.

وفي هذا دليل على اعتبار المقاصد في الأقوال، كما هي معتبرة في الأفعال.

{والله غفور} لمن تاب إليه، {حليم} بمن عصاه، حيث لم يعاجله بالعقوبة، بل حلم عنه وستر، وصفح مع قدرته عليه، وكونه بين يديه.

الحليم

ذو الصفح مع القدرة الذي لا  
يستفزّه غضب، فيعجل، ولا  
يستخفه جهل جاهل مع قدرته  
على العقوبة.





# آخِرُ الْعِلَاجِ الْكَيُّ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَبْغَضُ  
الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ»  
رواه أبو داود وحسنه ابن حجر  
وابن الملقن وأعلّ بالإرسال



الْعِدَّةُ

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي

أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوْلِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ

فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ

وَاللرِّجَالُ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ <sup>قُلْ</sup> وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾



# وجوب العِدّة

2. الخلوة الشرعية

1. ثبوت الجماع

ثلاثة قروء  
(ذات الحيض)

العدد

حتى يضعن حملهن  
(الحامل) ولو توفي  
زوجها

ثلاثة أشهر  
(اليائس والصغيرة)  
أربعة أشهر وعشر

حيضتان  
(الأمة)

حيضة واحدة  
(المختلعة والمسبية  
والمفتسخة)

(المتوفى عنها  
زوجها) ولو لم

لا عدة  
(غير المدخول بها)

## الحكمة من العدة

1. إعطاء فرصة كافية للزوج للتراجع.
2. ربما يصلح أحد الزوجين من تقصيره خلال فترة العدة
3. براءة الرحم وعدم اختلاط الأنساب

عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ -  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمُّ كَلْثُومِ بِنْتُ  
عُقْبَةَ ، فَقَالَتْ لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ : طَيِّبْ نَفْسِي  
بِطَلِيقَةٍ ، فَطَلَّقَهَا طَلِيقَةً ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ،  
فَرَجَعَ وَقَدْ وَضَعَتْ ، فَقَالَ : مَا لَهَا خَدَعَتْنِي  
خَدَعَهَا اللَّهُ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
- فَقَالَ : " سَبَقَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ اخْطُبْهَا إِلَى نَفْسِهَا  
" رواه ابن ماجه وصححه الألباني

الحیضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة، قال ابن  
قدامة في المغني:

أن الحیضة التي تطلق فيها، لا تحسب من عدتها. بغير خلاف  
بين أهل العلم، لأن الله تعالى أمر بثلاثة قروء، فتناول ثلاثة  
كاملة، والتي طلق فيها لم يبق منها ما تتم به مع اثنتين ثلاثة  
كاملة، فلا يعتد بها، ولأن الطلاق إنما حرم في الحيض لما فيه  
من تطويل العدة عليها، فلو احتسبت بتلك الحیضة قراءاً، كان  
أقصر لعدتها، وأنفع لها فلم يكن محرماً. انتهى.

عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُرْمَةَ قَالَ: الْمُسْتَحَاضَةُ  
وَالَّتِي لَا يَسْتَقِيمُ لَهَا حَيْضٌ، فَتَحِيضُ فِي  
شَهْرٍ مَرَّةً، وَفِي الشَّهْرِ مَرَّتَيْنِ، عِدَّتُهَا  
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ. ذَكَرَهُ الدَّارِمِيُّ



# القروء

## 1. الحيض

(ابن مسعود وأبو

حنيفة وأحمد

ورجحه ابن تيمية )

## 2. الأظهار

(عائشة ومالك

والشافعي وقول

لأحمد)

القرء الحيض ويدخل فيه  
الظهر كما يدخل الليل في  
مسمى اليوم  
وهو من المشترك اللفظي

# القرء الحيض

7 - سألت فاطمة بنت قيس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة ، فقال : عدِّي أيام **أقرايك** ، وأمرها أن تحتشي ، وتصلّي ، وتغتسل لكلِّ طهرٍ .  
**الراوي:** فاطمة بنت قيس **المحدث:** البوصيري - **المصدر:** إتحاف الخيرة المهرة - الصفحة أو الرقم: 1/405  
**خلاصة حكم المحدث:** إسناده رجاله ثقات

وصحه ابن الملقن وأحمد شاكر والأرناؤوط

وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي  
أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ ۚ



1. **كتمان الولد** حتى لا يستحق  
الزوج الرجعة
2. لأجل إلحاق الولد بغير أبيه
3. **كتمان الحيض** رغبة عن  
زوجها

من مفسد كتمان المطلقة حملها

1. اختلاط النسب، وإلحاق الولد بغير أبيه

2. حرمان الولد من حق الميراث من أبيه

الحقيقي

3. إذا تزوجت وهي حامل وكتمت فهي زانية

4. ربما تزوج الولد من محارمه ولا يعرف

من مفاسد كتمان المطلقة حيضها  
1. أكل مال الزوج بغير حق إذا قالت إنها  
ما زالت في الحيض، وهو من السحت  
2. الزنا بالرجل الآخر إذا تزوجته ولم  
تكتمل عدتها من الأول

قال السعدي: وفي ذلك دليل على  
قبول خبر المرأة، عما تخبر به عن  
نفسها، من الأمر الذي لا يطلع عليه  
غيرها، كالحيض والحمل ونحوه

قال السعدي: {مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ} وحرّم عليهن، كتمان ذلك، من حمل أو حيض، لأن كتمان ذلك، يفضي إلى مفسد كثيرة، فكتمان الحمل، موجب أن تلحقه بغير من هو له، رغبة فيه واستعجالاً لانقضاء العدة، فإذا ألحقته بغير أبيه، حصل من قطع الرحم والإرث، واحتجاب محارمه وأقاربه عنه، وربما تزوج ذوات محارمه، وحصل في مقابلة ذلك، إلحاقه بغير أبيه، وثبوت توابع ذلك، من الإرث منه وله، ومن جعل أقارب الملحق به، أقارب له، وفي ذلك من الشر والفساد، ما لا يعلمه إلا رب العباد، ولو لم يكن في ذلك، إلا إقامتها مع من نكاحها باطل في حقه، وفيه الإصرار على الكبيرة العظيمة، وهي الزنا لكفى بذلك شراً. وأما كتمان الحيض، بأن استعجلت وأخبرت به وهي كاذبة، ففيه من انقطاع حق الزوج عنها، وإباحتها لغيره وما يتفرع عن ذلك من الشر، كما ذكرنا، وإن كذبت وأخبرت بعدم وجود الحيض، لتطول العدة، فتأخذ منه نفقة غير واجبة عليه، بل هي سحت عليها محرمة من جهتين:

من كونها لا تستحقه، ومن كونها نسبته إلى حكم الشرع وهي كاذبة، وربما راجعها بعد انقضاء العدة، فيكون ذلك سفاحاً، لكونها أجنبية عنه، فلماذا قال تعالى: {وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}



الرَّجْعَةُ

الرَّجْعَةُ

وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ

طَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا  
(صحيح أبي داود)

2. بالوطة

لا يشترط في الرجعة  
الولي والصدّاق أو  
علم ورضا المرأة

1. باللفظ

الإشهاد مندوب  
(وأشهدوا ذوي عدل منكم)

عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ  
حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ  
يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ يَقَعُ بِهَا ، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى  
طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا ، فَقَالَ : طَلَقْتَ لِغَيْرِ  
سُنَّةٍ ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ ، أَشْهَدْ عَلَى  
طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا ، وَلَا تُعْذِرُ. رواه أبو  
داود وصححه الألباني

(ك) ، عَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ: " طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - حَفْصَةَ - رضي الله عنها - تَطْلِيقَةً، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ - عليه السلام - فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، طَلَّقْتَ حَفْصَةَ وَهِيَ صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ؟، فَرَأَجَعَهَا " (1)

(1) (ك) 6754، (طس) 151، انظر الصَّحِيحَة: 4351 ، وقال الألباني: (فائدة) دل الحديث على جواز تطليق الرجل لزوجته ولو أنها كانت صوامة قوامة ، ولا يكون ذلك بطبيعة الحال إِلَّا لعدم تمازجها وتطاوعها معه ، وقد يكون هناك أمور داخلية لَا يمكن لغيرهما الاطلاع عليها ، ولذلك فإن رُبَط الطلاق بموافقة القاضي من أسوأ وأَسْخَف ما يُسْمَعُ به في هذا الزمان الذي يلهج به كثير من حكامه وقضاة وخطبائه بحديث: " أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاق " ، وهو حديث ضعيف كما في إرواء الغليل . أ. ه

وبعولتهن أحق بردهن في ذلك  
(إن أرادوا إصلاحاً)

إرادة الإصلاح قيد، وإذا راجع ولم  
يرد الوطء أو أراد تأخير زواج  
المرأة بآخر فهو مضار بالمرأة  
وفعله محرم

قال السعدي: {إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا} أي: رغبة وألفة ومودة.  
ومفهوم الآية أنهم إن لم يريدوا الإصلاح، فليسوا بأحق بردهن، فلا يحل لهم  
أن يراجعوهن، لقصد المضارة لها، وتطويل العدة عليها، وهل يملك ذلك، مع  
هذا القصد؟ فيه قولان.

الجمهور على أنه يملك ذلك، مع التحريم، والصحيح أنه إذا لم يرد الإصلاح، لا  
يملك ذلك، كما هو ظاهر الآية الكريمة، وهذه حكمة أخرى في هذا التربص،  
وهي: أنه ربما أن زوجها ندم على فراقه لها، فجعلت له هذه المدة، ليتروى  
بها ويقطع نظره.

وهذا يدل على محبته تعالى، للألفة بين الزوجين، وكراهته للفراق، كما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" وهذا خاص في  
الطلاق الرجعي، وأما الطلاق البائن، فليس البعل بأحق برجعته، بل إن  
تراضيا على التراجع، فلا بد من عقد جديد مجتمع الشروط.

قال ابن الجوزي: وفي الآية دليل على أن  
خصوص آخر اللفظ لا يمنع عموم أوله، ولا  
يوجب تخصيصه، لأن قوله تعالى: وَالْمُطَلَّقاتُ  
يَتَرَبَّصْنَ، عام في المبتوتات والرجعيات،  
وقوله تعالى: وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ خَاصٌ فِي  
الرجعيات.

وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ج

قال ابن عباس: إني أحب أن أتزين للمرأة، كما أحب أن تتزين لي لهذه الآية. رواه الطبري وقال الزجاج: تنال منه من اللذة كما ينال منها.



# ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف

1. من حسن العشرة مثل الذي عليهن من الطاعة
2. ولهن من التصنع والمموأاة مثل الذي عليهن من ذلك

عن جابر رضي الله عنه، : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم :... فاتَّقُوا اللهَ فِي  
النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ،  
وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ  
عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا  
تَخْرَهُوْنَهُ، فَإِنْ فَعَلَنَّ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ  
ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ  
وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ. رواه مسلم

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟، قَالَ: " أَنْ تَطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ " رواه أبو داود وصححه الألباني

❧ أَيُّ: يَجِبُ عَلَيْكَ إِطْعَامُ الزَّوْجَةِ وَكِسْوَتُهَا عِنْدَ قُدْرَتِكَ عَلَيْهِمَا لِنَفْسِكَ. عون المعبود - (ج 5 / ص 27)

❧ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: (وَلَا تُقَبِّحُ): أَنْ تَقُولَ: قَبِّحَكَ اللَّهُ. ❧ أَيُّ: لَا تَتَحَوَّلَ عَنْهَا، أَوْ لَا تُحَوِّلَهَا إِلَى دَارٍ أُخْرَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ}. عون المعبود - (ج 5 / ص 27)

وَالرَّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ۚ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾

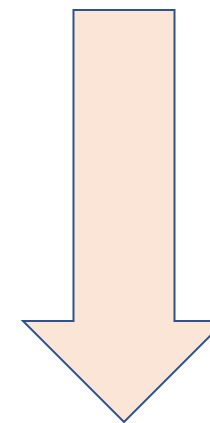
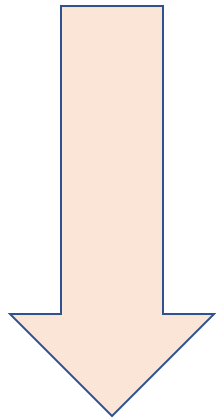
الدرجة هي  
القوامه

2. مكتسب  
كنفقته وسعيه

1. خلقي  
كقوته وصبره



الرِّجَالُ قَوَّامُونَ  
عَلَى النِّسَاءِ



وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ  
أَمْوَالِهِمْ

بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ  
بَعْضَهُمْ عَلَى  
بَعْضٍ



# القوامة على المرأة

تقتضي القوامة رعاية المرأة والقيام على مصالحها  
ولا تسافر إلا بإذنه

القوامة لا تعني ظلم  
المرأة والذهاب  
بحقوقها



عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم رجل فقال: يا رسول الله؛  
إن سيدي زوجني أمته وهو يريد أن يفرق  
بينني وبينها، قال: فصعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المنبر فقال: يا أيها الناس ما بال  
أحدكم زوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق  
بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق. أخرجه  
ابن ماجه وحسنه الألباني



قالت ابنة سعيد  
بن المسيب: ما  
كنّا نكلم أزواجنا  
إلا كما تكلمون  
أمراءكم.



# أنواع الطلاق

1.سني: في ظهر لم يجامعها فيه، أو حامل، بثلاث متفرقات يتخللهن رجعة  
2.بدعي: في ظهر مسها فيه، أو حائض، أو بثلاث دفعة واحدة، أو قبل المراجعة

1.منجز  
2.معلق

1.رجعي: في الطلاق والثاني  
2.بائن: بينونة صغرى في الأولين، وبينونة كبرى في الثالث

1.صريح: ما كان بلفظ الطلاق ومشتقاتها ، ولا يفتقر إلى نية  
2.كناية: مثل :الحقي بأهلك ويفتقر إلى النية

1.يقع: من عاقل بالغ مختار  
2.لا يقع:من مجنون أو صبي أو مكرة

خلاف العلماء في طلاق السكران والغضبان

الطَّلَقُ مَرَّتَانِ <sup>صَلِّ</sup>

فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ <sup>قُلْ</sup> وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ

تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ

اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ <sup>صَلِّ</sup> فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ

بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ

هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٩﴾



٨٥٦٧ - عن عائشة - من طريق هشام بن عروة، عن أبيه - قالت: كان الناس والرجل يُطَلَّقُ امرأته ما شاء الله أن يُطَلِّقَهَا، وهي امرأته إذا ارْتَجَعَهَا وهي في الْعِدَّةِ، وإن طَلَّقَهَا مائة مرة وأكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله، لا أُطَلِّقُكَ فَتَبِينِي، ولا أَوِيكَ أَبَدًا. قالت: وكيف ذلك؟ قال: أُطَلِّقُكَ فكلُّما هَمَّتْ عِدَّتُكَ أن تَنْقَضِيَ رَاجِعْتُكَ. فذهبت المرأة حتى دَخَلَتْ على عائشة، فأخبرتها، فسَكَتْ عائشة حتى جاء النبي ﷺ، فأخبرته، فسَكَت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾. قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مُسْتَقْبَلًا، مَنْ كان طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يُطَلِّقْ<sup>(٢)</sup>. (٦٦١/٢)

(٢) أخرجه الترمذي ٥١/٣ - ٥٢ (١٢٢٩)، والحاكم ٣٠٧/٢ (٣١٠٦) مختصرًا. وأورده الثعلبي ١٧٣/٢ بنحوه.

ثم قال الترمذي: «حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا عبد الله بن إدريس، عن هشام بن عروة، عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه، ولم يذكر فيه عن عائشة. قال أبو عيسى: وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب». وقال في العلل ص ١٧٤: «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث. فقال: الصحيح عن هشام عن أبيه مرسلاً». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يتكلم أحد في يعقوب بن حميد بحُجَّة». وقال الذهبي في التلخيص: «قد ضَعَفَهُ غيرُ واحد». وقال الألباني في الإرواء ١٦٢/٧: «نعم، ولكنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَيْسَ هُوَ عِلَّةُ هَذَا الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ قَتِيبَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَجَّةٌ، إِنَّمَا الْعِلَّةُ مِنْ شَيْخِهِ يَعْلَى بْنُ شَبِيبٍ؛ فَإِنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ، لَمْ يُوَثَّقْ غَيْرُ ابْنِ جَبَّانٍ».

الطلاق  
الأول

عِدَّة رَجْعِيَّة

بينونة صغرى لا  
ترجع إلا بعقد  
جديد ومهر

الطلاق  
الثاني

عِدَّة رَجْعِيَّة

بينونة صغرى لا  
ترجع إلا بعقد  
جديد ومهر

الطلاق  
الثالث

لا رجعة وعليها العِدَّة

بينونة كبرى حتى  
تتلكح زوجا غيره

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ فِي  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَ عُمَرُ  
بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ  
ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ  
تَحِيِضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ  
شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ  
عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» متفق عليه

متى يكون طلاق الثلاث واحدة؟

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي  
بَكْرٍ، وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ  
وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ  
اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاءٌ، فَلَوْ  
أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ "رواه

مسلم



الإحسان أعلى من المعروف فينبغي  
مراعاته عند الفراق

أو تسريح  
بإحسان

فإمساك  
بمعروف



الْخُطْبُ

حُلُّ الزَّوْجِ بِعَوَضٍ مِنْ  
الْمَرْأَةِ

فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ <sup>قُلْ</sup> وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ

تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ

اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ <sup>فَلَا</sup> جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ

بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ <sup>فَلَا</sup> تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَتَتْ  
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ  
اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أُعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ  
وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرِيدِينَ  
عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقْبِلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا  
تَطْلِيقَةً» رواه البخاري



(خ س د جة ط) ، وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - (أَنَّ حَبِيبَةَ  
بْنِ تَ سَهْلٍ - رضي الله عنها - كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ  
شِمَاسٍ - رضي الله عنه -) (1) فَ (أَتَتْ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ ، مَا أُعْتِبُ عَلَيْهِ فِي  
خُلُقٍ وَلَا دِينٍ (2) وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ (3) (4)  
وفي رواية: (وَلَكِنِّي لَا أَطِيقُهُ) (5) (بُغْضًا) (6) (" فَدَعَا النَّبِيَّ  
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَابِتًا ، فَقَالَ: خُذْ بَعْضَ مَالِهَا وَفَارِقْهَا " ،  
فَقَالَ: وَيَصْلَحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ، قَالَ: " نَعَمْ " ، قَالَ: فَإِنِّي  
أَصْدَقْتُهَا حَدِيثَيْنِ (7) وَهُمَا بِيَدِهَا) (8) (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟ " ، قَالَتْ: نَعَمْ)  
(9) (يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِثَابِتٍ: (10) (" خُذْهُمَا وَفَارِقْهَا) (11)  
وفي رواية: (اقْبَلِ الْحَدِيثَ ، وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً (12) (13) وفي  
رواية (14): (فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ  
يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيثَهُ وَلَا يَزْدَادَ (" (15) (فَأَخَذَ مِنْهَا) (16).

# الحكمة من الخلع مع كون المهر قد ذهب باستحلال الفرج

1. حب الرجل لزوجته، وكرهها له.

2. التقصير والنشوز جاء من المرأة

3. الاستفادة من المهر بالبناء بامرأة أخرى

٨٦٣٢ - عن إبراهيم النخعي - من طريق حمّاد - في التّائيز، قال: إنّ المرأة رُبّما عَصَتْ زوجها ثُمَّ أَطَاعَتْهُ، ولكن إذا عَصَتْهُ فلم تَبَرَّ له قَسَمًا فعند ذلك تَحِلُّ الْفِدْيَةُ<sup>(٤)</sup>. (ز)

٨٦٣٣ - عن إبراهيم النخعي، قال: إذا جاء الظُّلَم من قِبَلِ المرأة حَلَّ له الْفِدْيَةُ، وإذا جاء من قِبَلِ الرجل لم يَحِلَّ له منها شيءٌ<sup>(٥)</sup>. (٦٨٠/٢)

٨٦٣٤ - عن مِقْسَم - من طريق علي بن بَازِيمَة - في قوله: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾ [النساء: ١٩]، يقول: (إِلَّا أَنْ يَفْحُشْنَ) في قراءة ابن مسعود. قال: إذا عَصَتْكَ وَأَذَتْكَ فَقَدْ حَلَّ لَكَ مَا أَخَذْتَ مِنْهَا<sup>(٦)</sup>. (ز)

٨٦٣٥ - قال جابر بن زيد - من طريق عمرو بن دينار - : إذا كان الشرُّ من قِبَلِها حَلَّ الْفِدَاءُ<sup>(٧)</sup>. (ز)

انظر الآثار في تفسير ابن جرير

## عدّة المختلعة حيضة

عن ابن عباس رضي الله عنه : أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة . رواه الترمذي ( 1185 ) وأبو داود ( 2229 ) . ورواه النسائي ( 3497 ) من حديث الربيع بنت عبراء .  
والحديثان : صحهما ابن القيم

عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وسلم - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وسلم - : " أَيْمًا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ  
فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ (1) فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ  
الْجَنَّةِ " رواه ابن ماجه وصححه الألباني  
(1) أَي: مَنْ غَيْرِ شِدَّةٍ تُلْجِئُهَا إِلَى سُؤَالِ  
الْمُفَارَقَةِ. عون المعبود

عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ -: " الْمُخْتَلِعَاتُ وَالْمُنْتَرِعَاتُ هُنَّ  
الْمُنَافِقَاتُ " رواه الترمذي وصححه الألباني  
**(1)** (الْمُخْتَلِعَاتُ): اللَّاتِي يَطْلُبْنَ الْخُلْعَ وَالطَّلَاقَ  
عَنْ أَزْوَاجِهِنَّ مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ تُلْجِبُهَا إِلَى سُؤَالِ  
الْمُفَارَقَةِ. تحفة الأحوذى



قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَأَجَازَ عُمَرُ الْخُلَعِ  
دُونَ السُّلْطَانِ. أ.هـ

وَهَذَا قِضَاءُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ الْبُخَارِيُّ ج 7 ص 46: وَأَجَازَ عُمَرُ الْخُلَّعَ دُونَ السُّلْطَانِ (1)

وَأَجَازَ عُثْمَانُ الْخُلَّعَ دُونَ عِقَاصِ رَأْسِهَا (2)

وَقَالَ طَاوُسٌ: {إِلَّا أَنْ يَخَافَا إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}: فِيمَا افْتَرَضَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْعِشْرَةِ وَالصُّحْبَةِ.

وَلَمْ يَقُلْ قَوْلَ السُّفَهَاءِ (3): لَا يَحِلُّ حَتَّى تَقُولَ: لَا أَغْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ (4).

---

(1) (دون السلطان) أي: بغير حضور القاضي ولا علمه.

(2) المعنى: أن المخالعة له أن يأخذ كل ما تملكه المرأة ، حتى ما دون عقاص رأسها ، إذا افتدت منه بذلك. والعقاص: جمع عقيصة ، وهي: الضفيرة. وقيل: هي الخيط التي تُربط فيه الضفيرة.

(3) أي: لم يقل الله تعالى قول السفهاء.

(4) المراد بقول السفهاء ، أنهم يقولون: لا يحل للرجال أن يأخذوا شيئاً ، حتى تقول المرأة: لا أغتسل لك من الجنابة ، وقولها هذا كناية عن عدم السماح له بالوطء ، فتكون عندها ناشراً

قَالَ مَيْمُونُ بْنُ مَهْرَانَ: مَنْ  
خَالَعَ امْرَأَتَهُ فَأَخَذَ مِنْهَا شَيْئًا  
أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، فَلَا أَرَاهُ سَرَحَهَا  
بِإِحْسَانٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي  
حَاتِمٍ

# إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله

٨٦٥] اختلف في معنى الخوف منهما ألا يقيما حدود الله؛ فقال قوم: هو أن يظهر من المرأة سوء الخلق والعشرة لزوجها. وقال آخرون: هو قول المرأة لزوجها: لا أطيع لك أمراً. وقال غيرهم: بل الخوف من ذلك أن تبدي له بلسانها أنها له كارهة. وقال آخرون: بل ذلك منهما جميعاً لكراهة كل واحد منهما صحبة الآخر.

ورَجَّحَ ابنُ جرير (١٤٦/٤ - ١٤٧) القول الأخير الذي قاله طاووس، وسعيد بن المسيب،

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾

٨٦٨٠ - عن الحسن البصري - من طريق يزيد بن إبراهيم - ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، قال: ذلك في الخُلْعِ، إذا قالت: والله، لا أغتسلُ لك من جَنَابَةٍ<sup>(١)</sup>. (ز)

٨٦٨١ - عن عقيل، قال: وسألتُ محمدًا - يعني: الزُّهْرِيَّ -: هل يَصْلُحُ للرجل أن يَقْبَلَ من امرأته من الفِدْيَةِ في الخُلْعِ أكثرَ ممَّا أعطاهَا؟ أو تَرْجِعُ إليه إن رَضِيََا من غير أن يَرُدَّ إليها شيئًا ممَّا كانت اخْتَلَعَتْ به منه؟ قال محمد - يعني: الزُّهْرِيَّ -: لم أسمع في هذا سُنَّةً، ولكن نرى - والله أعلم - ألا يأخذ إلا ما أعطاهَا؛ فإنَّ الله - تبارك وتعالى - قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>. (ز)

٨٦٨٢ - عن الربيع بن أنس - من طريق أبي جعفر - أنَّه كان يقول: لا يَصْلُحُ له أن يأخذ منها أكثرَ ممَّا ساقَ إليها. ويقول: إنَّ الله يقول: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ مِنْهُ). يقول: من المَهْرِ. وكذلك كان يقرؤها: (فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ مِنْهُ)<sup>(٣)</sup> [٨٦٨]. (ز)

٨٦٨٣ - قال مقاتل بن سليمان: ﴿اتَّيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا﴾ يعني: الزوج والزوجة ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ من شيء. يقول: لا حَرَجَ عليهما إذا رَضِيََا أن تَفْتَدِيَ منه، ويقبل منها الفِدْيَةُ، ثُمَّ يَفْتَرِقَا<sup>(٤)</sup>. (ز)

انظر الآثار في تفسير ابن جرير

# حكم الافتداء بالزيادة على المهر

٨٦٨٦ - عن أبي الزُبَيْر: أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنَ شِمَاسٍ كَانَتْ عِنْدَهُ زَيْنَبُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِنِ سُلُولٍ، وَكَانَ أَصْدَقَهَا حَدِيقَةً، فَكَرِهَتْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ الَّتِي أُعْطَاكِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، وَزِيَادَةً. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا، وَلَكِنْ حَدِيقَتَهُ». قَالَتْ: نَعَمْ. فَأَخَذَهَا لَهُ، وَخَلَّى سَبِيلَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ، قَالَ: قَدْ قَبِلْتُ قِضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>. (٦٧٩/٢)

(٢) أخرجه الدارقطني ٣٧٦/٤ - ٣٧٧ (٣٦٢٩)، والبيهقي في الكبرى ٥١٤/٧ (١٤٨٤٩). قال البيهقي: «مرسل». وقال ابن الجوزي في التحقيق ٢٨٨/٢ (١٦٩٣): «إسناد صحيح». وقال الذهبي في تنقيح التحقيق ٢٠٢/٢: «إسناد جيد». وقال ابن حجر في الفتح ٤٠٢/٩: «ورجال إسناده ثقات».

وهو أنه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ استدلل به الجمهور على  
جواز أخذ الزوج للخُلْع من زوجته أكثر مما أعطائها مهرًا؛ وهو قول  
مالك وأبي حنيفة والشافعي.

وأجازه مالك، ولم يجعله من مكارم الأخلاق.  
ومنع أحمد وإسحاق الزيادة على ما أعطائها.

٨٦٩٣ - عن الرُّبِيعِ بنتِ مُعَوِّذٍ بنِ عَفْرَاءَ - من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل -  
قالت: كان لي زوجٌ يُقِلُّ عَلَيَّ الخَيْرَ إِذَا حَضَرَنِي، وَيَحْرِمُنِي إِذَا غَابَ عَنِّي، فكانت  
مِنِّي زَلَّةٌ يَوْمًا، فقلتُ له: أَخْتَلِعُ مِنْكَ بِكُلِّ شَيْءٍ أُمْلِكُهُ؟ قال: نعم. ففعلتُ، فخاصم  
عَمِّي معاذُ بنَ عَفْرَاءَ إِلَى عَثْمَانَ بنِ عَفَانَ، فَأَجَازَ الخُلْعَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عِقَاصَ  
رَأْسِي فَمَا دُونَهُ<sup>(٤)</sup>. (٦٨٣/٢)

**أُخْرِجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ وَالْبَيْهَقِيُّ**



(ولا تعضلوهن لتذهبن ما

آتينموهن)

فيه حرمة الخلع إذا كان مع العضل،  
وبدون العضل جائز اتفاقاً

حكم الخلع بقصد أخذ المال:

وفي آية الباب: نهى عن مخالعة المرأة على وجه الإضرار بها  
وأخذ مالها، ولا خلاف عند العلماء: أن من خالع امرأته؛ ليضر بها،  
ويأخذ مالها: أنه عاصي وأخذ للمال بغير حقه، ولا يحل له؛ بل تجب  
إعادته لها.

تكرّر لفظ

(حدود الله)

في الآيتين ستّ مرات،  
وهو هنا الأكثر في القرآن

{ الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ <sup>ط</sup>فَامَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِأَحْسَنِ <sup>ق</sup>وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا عَاقَبْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا <sup>ح</sup>حُدُودَ اللَّهِ <sup>ط</sup>فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا <sup>ح</sup>حُدُودَ اللَّهِ <sup>ق</sup>فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ <sup>ق</sup>تِلْكَ <sup>ح</sup>حُدُودُ اللَّهِ <sup>ق</sup>فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ <sup>ح</sup>حُدُودَ اللَّهِ <sup>ق</sup>فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (229) فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكَحَّ زَوْجًا غَيْرَهُ <sup>ق</sup>فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا <sup>ح</sup>حُدُودَ اللَّهِ <sup>ق</sup>وَتِلْكَ <sup>ح</sup>حُدُودُ اللَّهِ <sup>ق</sup>يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (230) }

[ سورة البقرة : 229 الى 230

٨٧٢٥ - عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما بال أقوام يلعبون بحدود الله ، يقول : قد طَلَّقْتُكَ ، قد راجعْتُكَ ، قد طَلَّقْتُكَ ، قد راجعْتُكَ ، ليس هذا طلاق المسلمين ، طَلَّقُوا المرأةَ في قُبُلِ عِدَّتِهَا»<sup>(١)</sup> . (٧٠٠/٢)

٨٧٢٦ - عن محمود بن لبيد ، قال : أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طَلَّق امرأته ثلاثَ تَطْلِيقَاتٍ جميعًا ، فقام غضبان ، ثم قال : «أَيْلَعَبُ بكتاب الله وأنا بينَ أَظْهَرِكُمْ؟!». حتى قام رجلٌ ، وقال : يا رسول الله ، ألا أَقْتُلُهُ؟<sup>(٢)</sup> . (٦٨٧/٢)

(١) أخرجه ابن ماجه ١٧٩/٣ - ١٨٠ (٢٠١٧) ، وابن حبان ٨٢/١٠ (٤٢٦٥) ، وابن جرير ١٨٥/٤ . قال الهيثمي في المجمع ٣٣٦/٤ (٧٧٦٩) : «رواه الطبراني في الأوسط ، والكبير... ورجاله ثقات» . وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٢٣/٢ (٣٢٧) : «هذا إسناد حسن ؛ من أجل مؤمل» . وقال الألباني في الضعيفة ٤٢٣/٩ (٤٤٣١) : «ضعيف» .

(٢) أخرجه النسائي ١٤٢/٦ (٣٤٠١) .

قال ابن القيم في زاد المعاد ٢٢٠/٥ : «إسناده على شرط مسلم» . وقال ابن كثير في تفسيره ٦٢١/١ : «فيه انقطاع» . وقال ابن حجر في الفتح ٣٦٢/٩ : «رجاله ثقات ، لكن محمود بن لبيد وُلِدَ في عهد النبي ﷺ ، ولم يثبت له منه سماع» . وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٢٦٩/٦ : «قال ابن كثير : إسناده جيد» .



# حدود الله أمره وطاعته والبعد عن معصيته وعدم المخادعة والتلاعب ومن يخادع الله يخذله



# الطاقة الثالثة

فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ

زَوْجًا غَيْرَهُ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ

يُقِيمَا حَدُّ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾

المصحف



[ سورة البقرة : 230 ]



عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رَفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبِتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْزِرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رَفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ»، قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذِنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْعَسِيلَةُ: كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ



قال النووي: وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تَغْيِيبَ  
الْحَشَفَةِ فِي قَبْلِهَا كَافٍ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ انْزَالِ  
الْمَنِيِّ وَشَدَّ الْحَسَنُ الْبَصْرِيّ، فَشَرَطَ انْزَالَ  
الْمَنِيِّ وَجَعَلَهُ حَقِيقَةً الْعُسَيْلَةِ. قَالَ الْجُمْهُورُ:  
بِدُخُولِ الذَّكَرِ تَحْصُلُ اللَّذَّةُ وَالْعُسَيْلَةُ، وَلَوْ  
وَطِنَهَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ عَلَى  
الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ.

حرمة التحليل

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ  
الْمُحَلِّلَ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ».

رواه أبو داود وصححه الألباني

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
:- " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟ "  
قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ , قَالَ: " هُوَ الْمُحَلَّلُ  
, لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ , وَالْمُحَلَّلَ لَهُ " رواه ابن  
ماجه والحاكم والبيهقي وصححه ابن تيمية  
وابن القيم وابن حجر وابن الهمام

وَإِنَّمَا لَعَنَهُمَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا فِي ذَلِكَ  
مِنْ هَتَكِ الْمُرُوءَةِ ، وَقِلَّةِ الْحَمِيَّةِ ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى  
خِسَّةِ النَّفْسِ وَسُقُوطِهَا ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُحَلِّلِ  
لَهُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُحَلِّلِ ، فَلِأَنَّهُ يُعِيرُ  
نَفْسَهُ بِالْوِطْءِ لِعَرَضِ الْغَيْرِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَطْوُهَا  
لِيُعَرِّضَهَا لَوِطْءِ الْمُحَلِّلِ لَهُ ، وَلِذَلِكَ مَثَلُهُ - صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالنِّسْبَةِ الْمُسْتَعَارِ . عَوْنُ الْمَعْبُودِ -

(ج 4 / ص 466)

عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ  
رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ  
امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا أَخٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ  
مُؤَامَرَةٍ مِنْهُ لِيُحِلَّهَا لِأَخِيهِ، هَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟  
فَقَالَ: لَا إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ كُنَّا نَعُدُّ هَذَا سِفَاحًا  
عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ

فلا جناح عليهما أن يتراجعا  
إِنْ ظَنَّا أَنْ يَقْيِمَا حُدُودَ اللَّهِ  
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا مَقْصِدَ فِي التَّرَاجُعِ فَهُوَ مِنْ  
الظُّلْمِ



قال السعدي: ولكن يشترط في التراجع أن يظنا {أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ} بأن يقوم كل منهما، بحق صاحبه، وذلك إذا ندما على عشرتهما السابقة الموجبة للفراق، وعزما أن يبدلاها بعشرة حسنة، فهنا لا جناح عليهما في التراجع.

ومفهوم الآية الكريمة، أنهما إن لم يظنا أن يقيما حدود الله، بأن غلب على ظنهما أن الحال السابقة باقية، والعشرة السيئة غير زائلة أن عليهما في ذلك جناحا، لأن جميع الأمور، إن لم يقم فيها أمر الله، ويسلك بها طاعته، لم يحل الإقدام عليها.

وفي هذا دلالة على أنه ينبغي للإنسان، إذا أراد أن يدخل في أمر من الأمور، خصوصا الولايات، الصغار، والكبار، نظر في نفسه، فإن رأى من نفسه قوة على ذلك، ووثق بها، أقدم، وإلا أحجم.

قال السعدي: {يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} لأنهم  
هم المنتفعون بها، النافعون لغيرهم.  
وفي هذا من فضيلة أهل العلم، ما لا  
يخفى، لأن الله تعالى جعل تبيينه لحدوده،  
خاصا بهم، وأنهم المقصودون بذلك، وفيه  
أن الله تعالى يحب من عباده، معرفة حدود  
ما أنزل على رسوله والتفقه بها.

الإضرار وعضل المرأة

من الإضرار بالمرأة كلما  
طلقها آخر وقت مراجعتها  
حتى تتزوج يقصد  
الإضرار بها

وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ  
سِرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ  
ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا  
نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ  
يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾



عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ  
ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا  
أَلْفَ مَرَّةٍ، فَعَمَدَ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ لَهُ فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ أَمْهَلَهَا حَتَّى إِذَا  
شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أُوِيكَ إِلَيَّ  
وَلَا تَحِلِّينَ أَبَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - {الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ  
بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ} - أخرجه الإمام مالك (الموطأ برواية يحيى بن

يحيى: 403 - ح: 1242) والترمذي (3/497 - ح: 1192) وابن جرير (2/276)  
والشافعي وعبد بن حميد وابن أبي حاتم (تفسير ابن كثير: 1/271) والبيهقي (فتح  
القدير: 1/239) كلهم من طريق هشام به. وهو صحيح الإسناد، إلا أنه مرسل (حاشية  
جامع الأصول: 2/46) ، لكن يقويه: الرواية الآتية

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى  
ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَ: إِنِّي  
طَلَقْتُ امْرَأَتِي أَلْفًا، قَالَ: أَمَّا ثَلَاثٌ فَتُحْرِمُ  
عَلَيْكَ امْرَأَتَكَ، وَيَقْيِيْنَهُنَّ عَلَيْكَ وَزُرٌّ،  
اتَّخَذَتْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا. رواه البيهقي  
وصحه الألباني



عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ  
عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -  
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ  
عَدَدَ النُّجُومِ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ  
رَأْسُ الْجَوْزَاءِ. رواه البيهقي  
وصححه الألباني

كوكبة الجوزاء:



عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -  
أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَائَةً،  
قَالَ: عَصَيْتَ رَبِّكَ، وَفَارَقْتَ امْرَأَتَكَ،  
لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَكَ مَخْرَجًا. رواه  
البيهقي وصححه الألباني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -:  
" ثَلَاثٌ جِدَّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزَلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ،  
وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ " رواه الترمذي  
وصححه الألباني

وَإِذَا طَلَقْتُمْ **النِّسَاءَ** فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ **يَنْكِحْنَ**

أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ **بِالْمَعْرُوفِ** ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ **مَنْ** كَانَ

**مِنْكُمْ** يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ **الْآخِرِ** ذَلِكَُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ **وَاللَّهُ**

يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾



هذا خطاب لأولياء المرأة المطلقة دون الثلاث إذا خرجت من العدة، وأراد زوجها أن ينكحها، ورضيت بذلك، فلا يجوز لوليها، من أب وغيره؛ أن يعضلها؛ أي: يمنعها من التزوج به حنقا عليه؛ وغضبا؛ واشمئززا لما فعل من الطلاق الأول.

وذكر أن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإيمانه يمنعه من العضل، فإن ذلك أزكى لكم وأطهر وأطيب مما يظن - [104] -  
الولي أن عدم تزويجه هو الرأي: واللائق وأنه يقابل بطلاقه الأول بعدم التزويج له (1) كما هو عادة المترفعين المتكبرين.

فإن كان يظن أن المصلحة في عدم تزويجه، فالله {يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} فامثلوا أمر من هو عالم بمصالحكم، مرید لها، قادر عليها، ميسر لها من الوجه الذي تعرفون وغيره.

وفي هذه الآية، دليل على أنه لا بد من الولي في النكاح، لأنه نهى الأولياء عن العضل، ولا ينهاهم إلا عن أمر، هو تحت تدبيرهم ولهم فيه حق.

العضل منع المرأة  
من الزواج، أو  
إمساكها بقصد  
الإضرار بها



عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ زَوَّجَ أُخْتَهُ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،  
وَكَانَتْ، عِنْدَهُ مَا كَانَتْ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً ثُمَّ تَرَكَهَا وَمَضَتْ الْعِدَّةُ، فَكَانَتْ  
أَحَقَّ بِنَفْسِهَا، فَخَطَبَهَا مَعَ الْخُطَابِ فَرَضِيَّتُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَخَطَبَهَا إِلَى  
مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، فَغَضِبَ مَعْقِلٌ وَقَالَ: أَكْرَمْتُكَ بِهَا فَطَلَّقْتُهَا، لَا وَاللَّهِ لَا  
تَرْجِعْ إِلَيَّ بَعْدَهَا، قَالَ الْحَسَنُ: عَلَّمَ اللَّهُ حَاجَةَ الرَّجُلِ إِلَى امْرَأَتِهِ وَحَاجَةَ  
الْمَرْأَةِ إِلَى بَعْلِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ

الْقُرْآنَ: {وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ  
أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ: فَسَمِعَ ذَلِكَ  
مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ: سَمِعًا لِرَبِّي وَطَاعَةً، فَدَعَا زَوْجَهَا فَقَالَ: أَرْوِّجُكَ  
وَأُكْرِمُكَ فَرَوَّجَهَا إِيَّاهُ.

رواه الواحدي وهو صحيح وأصله في البخاري



الرُّضَاع

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ

حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ  
وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ  
وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ  
فَإِنْ أَرَادَا فِصَا لَا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ  
أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوهُمَا أُولَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا  
ءَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾





وعلى المولود له  
هو الأب

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: " {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ} [البقرة: 233] قَالَ: الْوَالِدَاتُ أَحَقُّ بِرِضَاعِ أَوْلَادِهِنَّ مَا قَبْلَ رِضَاعِهِنَّ بِمَا يُعْطَى غَيْرُهُنَّ مِنَ الْأَجْرِ وَلَيْسَ لَوَالِدَةٍ أَنْ تُضَارَّ بِوَلَدِهَا فَتَأْبَى رِضَاعَهُ مُضَارَّةً، وَهِيَ تُعْطَى عَلَيْهِ مَا يُعْطَى غَيْرُهَا، وَلَيْسَ لِلْمَوْلُودِ لَهُ أَنْ يَنْزِعَ وَلَدَهُ مِنَ وَالِدَتِهِ ضَرَارًا لَهَا، وَهِيَ تَقْبَلُ مِنَ الْأَجْرِ مَا يُعْطَى غَيْرُهَا {وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ} [البقرة: 233] مِثْلُ الَّذِي عَلَى الْوَالِدِ فِي ذَلِكَ "رواه ابن جرير

# حكم الزيادة في الرضاع على الحولين

جعل الله تعالى تمام الرضاعة حولين كاملين ، فقال : ( وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ) البقرة / 233 .  
قال ابن كثير : " هذا إرشاد من الله تعالى للوالدات أن يرضعن أولادهن كمال الرضاعة ، وهي سنتان " انتهى . "تفسير ابن كثير" ( 1 / 633-634 )

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا تَمَامُ الرِّضَاعَةِ ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غِذَاءٌ مِنَ الْأَغْذِيَةِ " انتهى . "مجموع الفتاوى" ( 34 / 63 ) .

وجاء في "مجلة البحوث الإسلامية" ( 37 / 329 ) : " وقد ثبت طبيا أن الرضاعة في الحولين الأولين هي وحدها السبب في تكوين الطفل ، وأن الرضاعة بعد الحولين لا تكون وحدها غذاء للطفل " انتهى .

واستمرار الرضاع بعد السنتين لا حرج فيه ، لا سيما إذا كان ذلك لمصلحة الطفل .

قال القرطبي : " والزيادة على الحولين أو النقصان إنما يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين " انتهى . "تفسير القرطبي"  
( 3/162 ) .

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء :

" إذا علم أن الرضاعة حق للرضيع ومصلحته ، وأنه لا يجوز فطامه قبل السنتين إذا أضر به ، فإنه يجوز للأم أن تستمر على إرضاع ولدها بعد السنتين إذا كان لمصلحته ودفع الضرر عنه ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه ( تحفة المودود في أحكام المولود ) : ويجوز أن تستمر الأم في إرضاعه بعد الحولين إلى نصف الحول الثالث أو أكثره " انتهى . "فتاوى اللجنة الدائمة" ( 21 / 60 ) .

وجاء في كتاب : "الفقه الإسلامي وأدلته" ( 10 / 36 ) للدكتور وهبه الزحيلي : " فإن استمر الرضاع بعد الحولين لضعف الطفل ، فلا مانع منه للحاجة ، ولكن لا يترتب عليه أحكامه من التحريم وأخذ الأم المطلقة أجرا عليه " انتهى .

وقال في "الجوهرة النيرة" ( 2/27 ) : " في الذخيرة : مُدَّتُهُ - أي الرضاع - ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ : أَدْنَى ، وَوَسْطٌ ، وَأَقْصَى ، فَالْأَدْنَى حَوْلٌ وَنِصْفٌ ، وَالْوَسْطُ حَوْلَانِ ، وَالْأَقْصَى حَوْلَانِ وَنِصْفٌ ، حَتَّى لَوْ نَقَصَ عَنِ الْحَوْلَيْنِ لَا يَكُونُ شَطَطًا ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَوْلَيْنِ لَا يَكُونُ تَعْدِيًا " انتهى .

وعلى هذا ، فلا حرج من زيادة الرضاعة عن سنتين ، ولكن ينظر في ذلك إلى مصلحة الطفل .

والله أعلم .

٨٩١٠ - عن أبي أمامة، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «... ثم انطلق بي، فإذا أنا بنساء تنهَشُ ثديهن الحياتُ، فقلت: ما بال هؤلاء؟ قال: هؤلاء اللواتي يمنعن أولادهنَّ ألبانهنَّ»<sup>(٢)</sup>. (٧/٣)

٨٩١١ - عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يُحرَّمُ مِنَ الرضاع إلا ما فَتَقَ الأمعاء في الثدي، وكان قبلَ الفِطام»<sup>(٣)</sup> [٨٨٢]. (٩/٣)

(٢) أخرجه ابن خزيمة ٤١١/٣ - ٤١٢ (١٩٨٦)، وابن حبان ٥٣٦/١٦ (٧٤٩١)، والحاكم ٢٢٨/٢ (٢٨٣٧). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد احتجَّ البخاريُّ بجميع رواته غير سليم بن عامر، وقد احتج به مسلم». وقال المنذري في الترغيب والترهيب ١٨٨/٣: «ولا علة له». وأورده الألباني في الصحيحة ١٦٦٩/٧ - ١٦٧٠ (٣٩٥١).

(٣) أخرجه الترمذي ١٢/٣ - ١٣ (١١٨٦)، وابن حبان ٣٧/١٠ - ٣٨ (٤٢٢٤). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال ابن كثير في تفسيره ٦٣٣/١: «نفرد الترمذي برواية هذا الحديث، ورجاله على شرط الصحيحين». وقال الألباني في الإرواء ٢٢١/٧ (٢١٥٠): «إسناده صحيح، على شرطهما». وقد أعلَّ الدارقطنيُّ في العلل ٢٥٥/١٥ الحديث بالوقف على أم سلمة من قولها، ورجَّح أنَّ الوقف هو الصحيح، فقال: «رواه أبو عوانة عن هشام، عن امرأته فاطمة بنت المنذر، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، وخالفه يحيى القطان، رواه عن هشام، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن أم سلمة موقوفًا، وقول يحيى أشبه بالصواب».

ففي هذا الحديث : زجر الأمهات عن منع أطفالهن من الرضاعة الطبيعية ؛ ولكن يحمل الحديث على الحالة التي يتضرر فيها الطفل بذلك

أما إذا لم يتضرر الوليد بذلك ، إما بوجود مرضع له ، أو اكتفائه بالحليب الصناعي دون أن يتضرر به : فلا حرج في ذلك ، وكان عمل العرب قديما قبل الإسلام إرضاع الأطفال عند المرضعات ، ولا تقوم به الأم في الغالب ، واستمر العمل على هذا في صدر الإسلام ولم ينه عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك يدل على جوازه .

موقع الإسلام سؤال وجواب



الإرضاع  
بالحليب  
الصناعي



ويجوز للأم إرضاع ولدها من الحليب الصناعي،  
والاكتفاء به في الرضاعة بشرطين:

الأول : موافقة الزوج .

الثاني : عدم تضرر الرضيع بذلك .

قال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء :

" الواجب على المرأة أن تحافظ على إرضاع أولادها  
وأسباب صحتهم ، وليس لها الاكتفاء بالحليب المستورد  
أو غيره إلا برضى زوجها بعد التشاور في ذلك ، وعدم  
وجود ضرر على الأولاد " انتهى من "فتاوى اللجنة  
الدائمة" (7 / 21) .

﴿لَا تُضَارُّ وَلَدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾

٨٩٣٨ - عن سعيد بن جبير - من طريق عطاء بن دينار - في قوله: ﴿لَا تُضَارُّ وَلَدَهُ بِوَلَدِهَا﴾ يقول: لا يحمل الرجل امرأته أن يضارها، فينتزع ولدها منها، وهي لا تريد ذلك، ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ يعني: الرجل. يقول: لا يحملن المرأة إذا طلقها زوجها أن تضارّه؛ فتُلقي إليه ولده مضارّة له<sup>(٧)</sup>. (٦/٣)

أخرجه ابن أبي حاتم

من أنواع المضاربة بالولد:

1. فطمه قبل الحولين

2. انتزاع الولد من أمه

3. دفع الولد للأب حال الرضاع

4. الامتناع عن الإرضاع

5. عدم الإنفاق على الوالدة

## وعلى الوارث مثل ذلك

صورة المسألة: رجل توفي وترك زوجة مريض

1. الوارث: الأقارب الموصرون وهم كل من يرث

الزوج المتوفي يجب عليهم النفقة للوالدة وولدها

2. الوارث هو الولد الرضيع يؤخذ من ماله نفقة لأمه

وله

3. الوارث هي الزوجة تنفق على نفسها وولدها

٨٨٨ اختُلف في تأويل قوله: ﴿مِثْلُ ذَلِكَ﴾؛ فقال بعضهم: تفسيره: وعلى وارث الصبي بعد وفاة أبويه مثلُ الذي كان على والده من أجر رضاعه ونفقته، إذا لم يكن للمولود مالٌ. وقال آخرون: بل معنى ذلك: وعلى الوارث ألا يُضارَّ. وقال غيرهم: بل تفسير ذلك: وعلى الوارث مثلُ ما ذَكَرَهُ اللهُ تعالى. وذهب قومٌ إلى أن معنى ذلك: وعلى وارث المولود مثلُ الذي كان على المولود له من رزق والدته وكسوتها بالمعروف.

ورَجَّحَ ابنُ جرير (٢٣٣/٤ - ٢٣٥) القولَ الأخيرَ مقرونًا بقيد كون الوالدة من أهل الحاجة، وإلا فَمِثْلُ الذي كان على والده لها من أجر رضاعه. فأما مُسْتَنَدُ ترجيحه فقد سبق ذِكرُهُ في الخلاف الوارد في الوارث، واستند في قيده هذا إلى الإجماع، فقال: «وأما الذي قُلْنَا: من وجوب رزق الوالدة وكسوتها بالمعروف على ولدها إذا كانت الوالدة بالصِّفة التي وَصَفْنَا على مثلِ الذي كان يجب لها من ذلك على المولود له؛ فَمِمَّا لا خلاف فيه من أهل العلم جميعًا، فصَحَّ ما قُلْنَا في الآية من التأويل بالنقل المستفيض ورائة عَمَّن لا يجوز خلافه، وما عدا ذلك من التأويلات فمُتَنَازِعٌ فيه، وقد دَلَّلْنَا على فسادِهِ».

٨٨٩] اختلف في وقت التشاور؛ فذهب قوم إلى: أنه في الحولين. وذهب آخرون إلى: كونه فيهما وبعدهما.

ورجح ابن جرير (٢٣٩/٤) القول الأول الذي قال به السدي، وقتادة، ومجاهد من طريق ليث، وابن شهاب، وسفيان، وابن زيد، مستندًا إلى الدلالات العقلية، فقال: «لأن تمام الحولين غايةً لتمام الرضاع وانقضائه، ولا تشاور بعد انقضائه؛ وإنما التشاور والتراضي قبل انقضاء نهايته».

وانتقد ابن جرير (٢٣٩/٤ - ٢٤٠) القول الثاني الذي قال به ابن عباس، ومجاهد من طريق ابن أبي نجيح، مستندًا إلى الدلالات العقلية، فقال: «فإن ظنَّ ذو غفلة أنَّ للتشاور بعد انقضاء الحولين معنىً صحيحًا؛ إذ كان من الصبيان من تكون به علةٌ يحتاج من أجلها إلى تركه، والاغتذاء بلبن أمه، فإنَّ ذلك إذا كان كذلك فإنَّما هو علاج كالعلاج بشرب بعض الأدوية لا رضاع».

وعلق ابن عطية (٥٧٦/١) على هذا الخلاف، فقال: «وتحرير القول في هذا: أنَّ فصله قبل الحولين لا يصح إلا بتراضيهما، وأن لا يكون على المولود ضرر، وأما بعد تمامهما فمن دعا إلى الفصل فذلك له إلا أن يكون في ذلك على الصبي ضرر».

فإن أراد ا فصلا  
أي عن الرضاع بالقطام  
تسترضعوا  
أي بالاستئجار ونحوه





الحضانة  
وهي القيام برعاية  
الصغير

الأم أحق  
بالحضانة  
مالم تنكح

يخير الطفل بين  
أبويه عند التمييز  
والاستقلال  
والاستغناء بنفسه

يراعى مصلحة الطفل  
في التربية الصحيحة  
حتى لو اختار أحد  
أبويه

قال ابن تيمية: تتازع أبوان صبيًا عند بعض الحكام،  
فخيرهما بينهما، فاختر أباه، فقالت له أمه: اسأله لاي شئ  
يختار أباه، فسأله. فقال: أمني تبعثني كل يوم للكتاب،  
والفقيه يضربني، وأبي يتركني للعب مع الصبيان، فقضى  
به للام. قال: أنت أحق به.

الأحد

وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ  
فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ



المصحف

[ سورة البقرة : 234 ]

قال السعدي: أي: إذا توفي الزوج، مكثت زوجته، متربصة أربعة أشهر وعشرة أيام وجوبا، والحكمة في ذلك، ليتبين الحمل في مدة الأربعة، ويتحرك في ابتدائه في الشهر الخامس، وهذا العام مخصوص بالحوامل، فإن عدتهن بوضع الحمل، وكذلك الأمة، عدتها على النصف من عدة الحرة، شهران وخمسة أيام.

وقوله: {فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ} أي: انقضت عدتهن {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ} أي: من مراجعتها للزينة والطيب، {بِالْمَعْرُوفِ} أي: على وجه غير محرم ولا مكروه.

وفي هذا وجوب الإحداد مدة العدة، على المتوفى عنها زوجها، دون غيرها من المطلقات والمفارقات، وهو مجمع عليه بين العلماء.

{وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} أي: عالم بأعمالكم، ظاهرها وباطنها، جليلها وخفيها، فمجازيكم عليها.

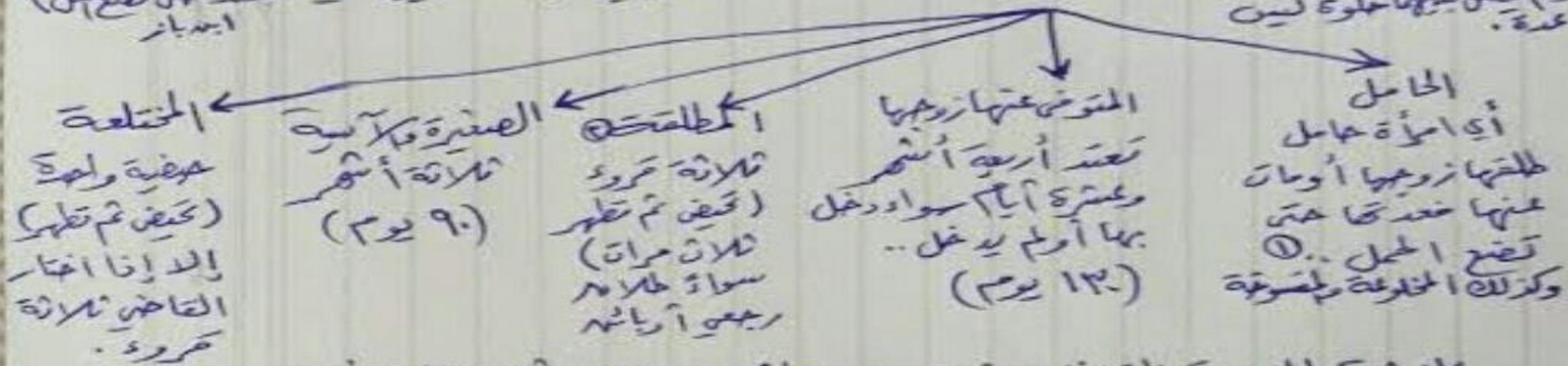
وفي خطابه للأولياء بقوله: {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ} دليل على أن الولي ينظر على المرأة، ويمنعها مما لا يجوز فعله ويجبرها على ما يجب، وأنه مخاطب بذلك، واجب عليه.



⑤ المدخول بها أو مهمل بينهما  
 فخلوة لأحد المطلقة غير المدخول  
 بها ولم يحصل بينهما خلوة ليس  
 عليها عدة.

⑥ قول أنه الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأطول  
 الأزولين قول شاذ لا يعمل عليه فتعتد حتى تضع الحمل  
 أبداً باز

## أنواع العدة



\* عدة الزوجة التي غاب عنها زوجها ولم يُدر عنه تاريخ أمرها للقاضي  
 فإذا ثبت لديه غايبه أو موته فله وضع نكاحها وبعد ما تعتد بما يراه للقاضي \*

\* تبدأ عدة المطلقة والمختلعة من تاريخ هلك الطلاق وهما كانه بقاؤها عندها لها  
 ولو لمدة طويلة وكذلك المتوفى عنها زوجها من تاريخ شهادة الوفاة \*

\* لا يتزوج الرجل بعد طلاقه الرابعة إلا إذا انقضت عدها بحسب حالها \*

١/٥  
 ١٤٣٩ هـ

فیتعین علی المرأة ترک الزينة، وترک الطيب بجميع أنواعه،  
وذلك زينة بدنہا من خضابٍ ومساحيقٍ وكحلٍ وما إلى ذلك،  
وترک لبس الحليِّ بأنواعه، حتی الخاتم ونحوه، وترک لبس  
الثياب الملونة للزينة، فتمنع من كل ما يُعد زينة شرعاً أو  
عُرْفاً، سواء اتصل بالبدن أو الثياب، ولا يتعين عليها لباس  
السَّواد، بل تلبس ما شاءت من اللباس المبتذل الذي لا يراد  
للزينة

وكذا الكحل والدهن والحناء والصبغ

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " الْمُتَوَفَّى عَنْهَا  
زَوْجُهَا، لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا  
الْمُمَشَّقَةُ (1) وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَكْتَحِلُ  
" رواه أبو داود وصححه الألباني  
(1) المُمَشَّقَةُ: المَصْبُوغَةُ بِالمِشْقِ، وَهُوَ طِينٌ  
أَحْمَرُ



عن أم حكيم بنت أسيد، عن أمها، أن زوجها، توفي وكانت  
تشتكي عينيها فتكتحل بالجلاء، - قال أحمد: الصواب يحل  
الجلاء - فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة، فسألتها عن كحل  
الجلاء؟، فقالت: لا تكتحلي به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك،  
فتكتحلي بالليل، وتمسحينه بالنهار، ثم قالت عند ذلك أم  
سلمة: دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي -  
[293]- أبو سلمة، وقد جعلت على عيني صبرا، فقال: «ما  
هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما هو صبر يا رسول الله، ليس فيه  
طيب، قال: «إنه يشب الوجه فلا تجعله إلا بالليل، وتزرعيه  
بالنهار، ولا تمتشي بالطيب ولا بالحناء، فإنه خضاب»،  
قالت: قلت: بأي شيء أمتشط يا رسول الله؟ قال: «بالسدر  
تغلفين به رأسك» رواه أبو داود وحسنه ابن حجر العسقلاني [



ويباح لها عند الجمهور دخول الحمام المنزلي  
وغسل الرأس بالصابون ونحوه، ولم يجز  
المالكية لها دخول الحمام إلا لضرورة.  
ولها قص الأظافر ونتف إبط وحلق عانة  
(استحداد) وإتباع دم الحيض بطيب.  
[الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي]

الحكمة من العدة  
والإحدا

1.مراعاة مكانة الزوج

2. براءة الرحم من حمل محتمل ويكون  
كأقصى مدة 4 أشهر والعشر لحركة الجنين  
وفوارق النقص في الشهور

3. عدم التشوف للزوج الثاني وهي ما زالت  
في أداء حق الزوج الأول

إن زوج المرأة منها  
يمكن

عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ قِصَّةَ أُحُدٍ ، قَالُوا :  
وَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ  
أُحُدٍ ، فَلَقِيَتْهُ حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ ، فَنَعَى لَهَا النَّاسُ أَخَاهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
جَحْشٍ ، فَاسْتَرْجَعَتْ وَاسْتَغْفَرَتْ لَهُ ، ثُمَّ نَعَى لَهَا خَالَهَا حَمْزَةَ بْنَ  
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَاسْتَرْجَعَتْ وَاسْتَغْفَرَتْ لَهُ ، ثُمَّ نَعَى لَهَا زَوْجَهَا  
مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ ، فَصَاحَتْ وَوَلَوْلَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ زَوْجَ الْمَرْأَةِ مِنْهَا لَبِمَكَانٍ " ، لِمَا رَأَى مِنْ  
صَبْرِهَا عِنْدَ أَخِيهَا وَخَالَهَا ، وَصِيَّاحِهَا عَلَى زَوْجِهَا .

قال سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة : سألت سعيد بن المسيب : ما بال العشر ؟ قال : فيه ينفخ الروح ، وقال الربيع بن أنس : قلت لأبي العالية : لم صارت هذه العشر مع الأشهر الأربعة ؟ قال : لأنه ينفخ فيه الروح ، رواهما ابن جرير " انتهى .  
وقال الشوكاني رحمه الله في "فتح القدير" : " ووجه الحكمة في جعل العدة للوفاة هذا المقدار أن الجنين الذكر يتحرك في الغالب لثلاثة أشهر ، والأنثى لأربعة ، فزاد الله سبحانه على ذلك عشراً ، لأن الجنين ربما يضعف عن الحركة فتتأخر حركته قليلاً ولا تتأخر عن هذا الأجل " انتهى .



﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾

٩٠٧٨ - عن عبد الله بن عباس - من طريق علي بن أبي طلحة - في قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، يقول: إذا طُلِّقَتِ المرأةُ، أو مات عنها، فإذا انقضت عدَّتُها؛ فلا جُنَاحَ عليها أن تَتَزَيَّنَ، وتَتَصَنَّعَ، وتَتَعَرَّضَ للتزويج، فذلك المعروف<sup>(٣)</sup>. (١٤/٣)

٩٠٧٩ - عن مجاهد بن جبر - من طريق ابن جريج - ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، قال: هو النكاحُ الحلالُ الطيبُ<sup>(٤)</sup>. (ز)

٩٠٨٠ - عن الحسن البصري، نحو ذلك<sup>(٥)</sup>. (ز)

٩٠٨١ - عن محمد ابن شهاب الزُّهْرِيُّ - من طريق عقيل - ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، قال: في نكاح مَنْ هَوِيَّتُهُ، إذا كان معروفًا<sup>(٦)</sup>. (ز)

٩٠٨٢ - عن إسماعيل السُّدِّيَّ - من طريق أسباط - قال: هو النكاح<sup>(٧)</sup> [٨٩٧]. (ز)

عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، أَنَّ الْفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ، وَهِيَ  
أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خَدْرَةَ، فَإِنْ رُوجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ  
أَعْدٍ لَهُ أَبْقُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرْفِ الْقُدُومِ لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنِّي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنٍ يَمْلِكُهُ،  
وَلَا نَفَقَةٍ؟ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَعَمْ»، قَالَتْ: فَخَرَجْتُ  
حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، دَعَانِي، أَوْ أَمَرَ بِي، فَدُعِيتُ لَهُ،  
فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ؟»، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، قَالَتْ:  
فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»، قَالَتْ: فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ  
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ،  
فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ، وَقَضَى بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيْمِ

خروج المعتدة للحاجة

عن جابر بن عبد الله يقول: طَلَقْتُ  
خَالَتِي، فَأَرَادْتُ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا، فَرَجَرَهَا  
رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «بَلَىٰ فَجَدِي نَخْلُكَ،  
فَإِنَّكَ عَسَىٰ أَنْ تَصَدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي  
مَعْرُوفًا» رواه مسلم

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّ  
فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ، فَخِيفَ  
عَلَى نَاحِيَّتِهَا، فَلِذَلِكَ أَرْخَصَ لَهَا النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ  
أَوْ أَكْنَذْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذَكَّرُونَ هُنَّ  
وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا  
وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ  
وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا  
أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٣٥﴾





﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَّضْتُمْ لَوْحْتُمْ  
﴿بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ الْمُتَوَفَى عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ فِي الْعِدَّةِ كَقَوْلِ  
الْإِنْسَانِ: مِثْلًا إِنَّكَ لِلْجَمِيلَةِ وَمَنْ يَجِدْ مِثْلَكَ وَرَبِّ رَاغِبٍ فِيكَ  
﴿أَوْ أَكُنْتُمْ﴾ أَضْمَرْتُمْ  
﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ مِنْ قَصْدِ نِكَاحِهِنَّ  
﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ بِالْخُطْبَةِ وَلَا تَصْبِرُونَ عَنْهُنَّ فَأَبَاحَ  
لَكُمْ التَّعْرِيزَ  
﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أَيَّ نِكَاحًا  
﴿إِلَّا﴾ لَكِنْ  
﴿أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ أَيَّ مَا عَرَفَ لَكُمْ شَرْعًا مِنَ التَّعْرِيزِ  
فَلَكُمْ ذَلِكَ  
﴿وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أَيَّ عَلَى عَقْدِهِ  
﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ﴾ أَيَّ الْمَكْتُوبِ مِنَ الْعِدَّةِ  
﴿أَجَلَهُ﴾ بِأَنْ يَنْتَهِيَ  
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ مِنْ الْعِزْمِ وَغَيْرِهِ  
﴿فَاحْذَرُوهُ﴾ أَنْ يِعَاقِبَكُمْ إِذَا عَزَمْتُمْ  
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لِمَنْ يَحْذَرُهُ  
﴿حَلِيمٌ﴾ بِتَأْخِيرِ الْعُقُوبَةِ عَنْ مُسْتَحَقِّهَا.



قال السعدي: هذا حكم المعتدة من وفاة،  
أو المبانة في الحياة، فيحرم على غير  
مبينها أن يصرح لها في الخطبة، وهو  
المراد بقوله: {وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا}  
وأما التعريض، فقد أسقط تعالى فيه  
الجناح

أمران جائزان  
1-التعريض  
بخطبة المرأة  
2-الإضرار في  
النفس

أمران محرمان  
1-التصريح  
بخطبة المعتدة  
البائن أو المحتدة  
2-عقد النكاح  
في حال العدة

قال السعدي: والفرق بينهما: أن التصريح، لا يحتمل غير النكاح، فلهذا حرم، خوفا من استعجالها، وكذبها في انقضاء عدتها، رغبة في النكاح، ففيه دلالة على منع وسائل المحرم، وقضاء لحق زوجها الأول، بعدم مواعدها لغيره مدة عدتها.

وأما التعريض، وهو الذي يحتمل النكاح وغيره، فهو جائز للبائن كأن يقول لها: إني أريد الزوج، وإني أحب أن تشاوريني عند انقضاء عدتك، ونحو ذلك، فهذا جائز لأنه ليس بمنزلة الصريح، وفي النفوس داع قوي إليه. وكذلك إضمار الإنسان في نفسه أن يتزوج من هي في عدتها، إذا انقضت، ولهذا قال: {أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ} هذا التفصيل كله في مقدمات العقد.

وأما عقد النكاح فلا يحل {حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} أي: تنتضي العدة.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ  
قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا  
عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ} يَقُولُ: إِنِّي  
أُرِيدُ التَّرْوِيجَ، وَلَوَدِدْتُ أَنَّهُ تَيْسَّرَ لِي امْرَأَةٌ  
صَالِحَةٌ. رواه البخاري

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، {فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ} [البقرة: 235] يَقُولُ: «إِنِّي أُرِيدُ التَّزْوِيجَ، وَلَوَدِدْتُ أَنَّهُ تَيْسَرُ لِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ» وَقَالَ الْقَاسِمُ: «يَقُولُ إِنَّكَ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ، وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا، أَوْ نَحْوَ هَذَا» وَقَالَ عَطَاءٌ: "يُعَرِّضُ وَلَا يَبُوحُ، يَقُولُ: إِنْ لِي حَاجَةٌ، وَأَبْشِرِي، وَأَنْتِ بِحَمْدِ اللَّهِ نَافِقَةٌ، وَتَقُولُ هِيَ: قَدْ أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَلَا تَعِدُ شَيْئًا، وَلَا يُوَاعِدُ وَلِيَّهَا بَغَيْرِ عِلْمِهَا، وَإِنْ وَاعَدَتْ رَجُلًا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا" وَقَالَ الْحَسَنُ، {لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا} [البقرة: 235] «الزَّيْنَةُ» وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: {حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} [البقرة: 235]: «تَنْقُضِي الْعِدَّةَ» [البخاري، صحيح البخاري، ١٤/١]

٩١٤٣ - عن ابن عباس: أَنَّ نافع بن الأزرق سأله عن قوله: ﴿لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾.

قال: السُّرُّ: الجماع. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول امرئ القيس:

ألا زعمت بِسُبَّاسَةٍ اليوم أنني  
كَبُرْتُ وأن لا يُحْسِنَ السِّرَّ أمثالي؟<sup>(١)</sup>



حكم العلاقة بين  
شباب والشباب  
لغرض الزواج





# في التحدّث مع أجنبية بغرض الزواج

**السؤال:**

هل يجوز التحدّث مع فتاة أجنبية بغرض التعارف والزواج؟ وفي الأخير أشكركم على الاهتمام بتنوير الأمة، وحفظكم الله ورعاكم.

**الجواب:**

**الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أمّا بعد:**

فلا يجوز التحدّث مع الأجنبية لغير حاجة، والحاجة تُقدَّر بقدرها، أي: إذا انتفت الحاجة فينتفي الجواز خشية الوقوع في الحرام، مع الانضباط بكافة الضوابط الشرعية من غَضّ البصر وعدم الخضوع بالقول وقول المعروف، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ٣٥﴾ [الأحزاب]، وقوله صلى الله عليه وسلّم: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ أَصَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>، وطُرُق التعرّف على المرأة ممكنة من خلال إرسال أختٍ أو أمٍّ أو غيرهما من النساء.

أمّا التعارف المقتضي للمجالسة وتبادل الكلمات والنظرات والرسائل وما إلى ذلك فهذا يُمنع شرعاً؛ لأنّه يُفضي إلى المحرّم عملاً بقاعدة: «مَا أَدَّى إِلَى حَرَامٍ فَحَرَامٌ»، ولا يخفى أنّ كلّ محرّم له حریمٌ يحيط به، والحریم هو المحيط بالحرام: كالقُحْذِينَ فَإِنَّهُمَا حَرِيمٌ للَعَوْرَةِ الْكُبْرَى، والاختلاطِ الْآثِمِ وَالْخُلُوةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ فَإِنَّهُمَا حَرِيمٌ لِلزَّانِي، والقاعدة تنصّ على أنّ: «الْحَرِيمُ لَهُ حُكْمٌ مَا هُوَ حَرِيمٌ لَهُ»<sup>(٢)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِي إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ٣٥﴾ [الإسراء].

**والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وعلى آله وصحبه**

ويقول الشيخ عطية صقر أحد كبار علماء الأزهر :

إن الصداقة بين الجنسين في غير المجالات المشروعة تكون أخطر ما تكون في سن الشباب، حيث العاطفة القوية التي تغطي على العقل، إذا ضعف العقل أمام العاطفة القوية كانت الأخطار الجسيمة، وبخاصة ما يمس منها الشرف، الذي هو أعلى ما يحرص عليه كل عاقل، فبسبب عدم الالتزام بأداب الصداقة بين الجنسين في سن الشباب كانت ممنوعة، فالإسلام لا ضرر فيه ولا ضرار، ومن تعاليمه البعد عن مواطن الشبه التي تكثر فيها الظنون السيئة، والقليل والقال، ورحم الله امرأ ذب الغيبة عن نفسه.

ولا يجوز أن ننسى أبدا شهادة الواقع لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم "ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء" رواه البخاري ومسلم.

والله أعلم .

# قصة الفضل بن عباس والمرأة الخثعمية ↓

وعن ابن عباس أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع [يوم النحر]  
والفضل بن عباس رديف رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - . . . الحديث فأخذ الفضل بن عباس يلتفت إليها  
وكانت امرأة حسناء [وتتظر إليه] فأخذ رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - الفضل فحول وجهه من الشق الآخر.  
زاد غيره: فقال له العباس: يا رسول الله لم لويت عنق  
ابن عمك؟ قال: **رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان**  
**عليهما** وهو عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي

ولكن لا تواعدوهنّ سرّاً

1. الزنا

2. نكاحها أو خطبتها في عدتها

3. أخذ الميثاق ألا تتزوج غيره

4. الرّفث من الكلام عن الجماع

# (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا)

٩١٧٦ - عن عبد الله بن عباس - من طريق علي بن أبي طلحة - في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، وهو قوله: إِنْ رَأَيْتَ أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ<sup>(١)</sup>. (٢٣/٣)

٩١٧٧ - عن عبد الله بن عباس - من طريق ابن مجاهد، عن أبيه - في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، قال: يقول: إِنَّكَ لَجَمِيلَةٌ، وَإِنَّكَ لِأَلَى خَيْرٍ، وَإِنَّ النِّسَاءَ مِنْ حَاجَتِي<sup>(٢)</sup>. (٢٤/٣)

٩١٧٨ - عن محمد بن سيرين، قال: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾. قال: أَنْ يَقُولَ لَوَلِيِّهَا: لَا تَسْبِقْنِي بِهَا. يعني: لَا تُزَوِّجْهَا حَتَّى تُعْلِمَنِي<sup>(٣)</sup>. (ز)

٩١٧٩ - عن سعيد بن جبیر - من طريق مسلم البَطِين - ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، قال: يقول: إِنِّي فِيكِ لَرَاغِبٌ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ نَجْتَمَعَ<sup>(٤)</sup>. (ز)



في الآلية  
تحذير  
وتخفيف





{وَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ  
فَاحْذَرُوهُ<sup>ج</sup> وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ

الحليم الذي لا يعاجل غيره بالعقوبة

قال السعدي: {وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي  
أَنْفُسِكُمْ} أي: فانووا الخير، ولا تنووا  
الشر، خوفا من عقابه ورجاء لثوابه.  
{وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ} لمن صدرت منه  
الذنوب، فتاب منها، ورجع إلى ربه  
{حَلِيمٌ} حيث لم يعاجل العصاة على  
معاصيهم، مع قدرته عليهم.

ما يترتب على الطلاق

لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ  
مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ  
قَدَرُهُ، وَعَلَىٰ الْمُقْتَرِقَدَرُهُ، مَتَّعَابًا لِّمَعْرُوفٍ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ  
﴿٢٣٦﴾ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ  
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا  
الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ  
وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾



قال الشيخ ابن ناصر السعدي في تفسيره  
لهذه الآية: أي: ليس عليكم يا معشر  
الأزواج جناح وإثم، بتطليق النساء قبل  
المسييس، وفرض المهر، وإن كان في  
ذلك كسر لها، فإنه يجبر بالمتعة، فعليكم  
أن تمتعوهن بأن تعطوهن شيئاً من  
المال، جبراً لخواطرن.

المطلقة قبل فرض المهر وقبل  
الدخول: لا مهر لها ولها المتاع  
2. المطلقة بعد فرض المهر لها  
وقبل الدخول: نصف المهر إلا أن  
يعفو أحد الطرفين

قال ابن عباس: المسّ الجماعة ولكن الله  
يكني ما يشاء بما شاء. رواه ابن جرير



(ومتعوهن)  
المتاع لكل مطلقه دخل بها أو لم يدخل  
لحديث الجونية ↓

والمتعة تكون بحسب حال الزوج ،  
الموسع الغني، والمقتّر الفقير المعسر. قال  
تعالى : ( وَامْتَعَوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ  
وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ ) البقرة/236 ، فليس  
فيها شيء محدد

عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَا:  
مَرَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُ لَهُ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ  
حَتَّى انْطَلَقْنَا إِلَى حَائِطٍ يُقَالُ لَهُ: الشَّوْطُ، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطَيْنِ  
مِنْهُمَا، فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«اجْلِسُوا»، وَدَخَلَ هُوَ وَقَدْ أَتَى بِالْجَوْنِيَّةِ فَعَزَلَتْ فِي بَيْتِ أُمِّمَةَ بِنْتِ  
النِّعْمَانِ بْنِ شَرَّاحِيلَ، وَمَعَهَا دَايَّةٌ لَهَا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هَبِي لِي نَفْسِكَ» قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ  
نَفْسَهَا لِلسُّوقَةِ؟ قَالَتْ: إِنِّي أَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ، قَالَ: «لَقَدْ عُدْتُ بِمُعَاذٍ»،  
ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، اكْسُهَا رَازِقَتَيْنِ وَالْحَقَّهَا بِأَهْلِهَا»  
قَالَ: وَقَالَ غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ: امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي الْجَوْنِ يُقَالُ لَهَا: أُمِّمَةُ [رواه  
أحمد وصححه الأرناؤوط

(خ م س جة حم) ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: (ذِكْرٌ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ) (1) (يُقَالُ لَهَا: (2) (عَمْرَةُ **بِنْتُ الْجَوْنِ**) (3) (الْكَلَابِيَّةَ) (4) (" فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ - رضي الله عنه - أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأُرْسِلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ) (5) (وَمَعَهَا دَايَةٌ (6) لَهَا (7) (8) (فَأُنْزِلَتْ فِي بَيْتٍ فِي تَخْلٍ، فِي بَيْتِ أُمَيْمَةَ **بِنْتِ** النُّعْمَانِ بْنِ شَرَّاحِيلَ) (9) وفي رواية: (فَنَزِلَتْ فِي أَجْمٍ (10) (بَنِي سَاعِدَةَ) (11) ف (خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - حَتَّى انْطَلَقْنَا إِلَى حَائِطٍ (12) يُقَالُ لَهُ: الشَّوْطُ ، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطَيْنِ فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - : " اجْلِسُوا ههنا) (13) (فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: هِيَ نَفْسُكَ لِي " ، قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلشُّوْقَةِ (14) ؟ ، قَالَ: " فَأَهْوَى بِيَدِهِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا لِتَسْكُنَ " ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ) (15) (فَقَالَ لَهَا: " لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ) (16) (فَطَلَّقَهَا) (17) (ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: يَا أَبَا أُسَيْدٍ اكْسُهَا رَازِقَتَيْنِ (18) (وَأَلْحِقْهَا بِأَهْلِهَا " (19) (فَقَالُوا: لَهَا أَتَدْرِينَ مَنْ هَذَا؟ ، فَقَالَتْ: لَا ، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عليه وسلم - جَاءَ لِيَخْطُبَكَ ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أَنَا أَشَقَى مِنْ ذَلِكَ ، " فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ: اسْقِنَا يَا سَهْلُ ، " ، فَخَرَجْتُ لَهُمْ بِهَذَا الْقَدَحِ ، فَأَسْقَيْتَهُمْ فِيهِ) (20) .

كلام جميل للسعدي

رحمه الله ↓

هذا حق واجب { عَلَى الْمُحْسِنِينَ } ليس لهم أن  
يخسوهن.

فكما تسببوا لتشوفهن واشتياقهن، وتعلق  
قلوبهن، ثم لم يعطوهن ما رغبن فيه، فعليهم  
في مقابلة ذلك المتعة.

فلله ما أحسن هذا الحكم الإلهي، وأدله على  
حكمة شارعهِ ورحمته" ومن أحسن من الله  
حكما لقوم يوقنون؟

واختلف الفقهاء في الخلوة هل توجب المهر كاملاً كالدخول أو لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنها توجب المهر كاملاً ، فمن خلا بزوجه خلوة صحيحة ، أي انفرد بها دون حضور كبير أو طفل مميز ، ثم طلقها فلها المهر كاملاً .

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (7/191) : " وجملة ذلك أن الرجل إذا خلا بامرأته بعد العقد الصحيح استقر عليه مهرها ووجب عليها العدة ، وإن لم يوطأ . روي ذلك عن الخلفاء الراشدين



٩٢٨٧ - عن زُرارة بن أوفى، قال: قضاء الخلفاء الراشدين المهديين أنه مَنْ أغلق بابًا، أو أرخى سِتْرًا؛ فقد وجب الصَّدَاقُ، والعِدَّةُ<sup>(١)</sup>. (٣٥/٣)

٩٢٨٨ - عن زيد بن ثابت، قال: إذا دخل الرجلُ بامرأته، فأرْخِثَ عليهما الستور؛ فقد وجب الصَّدَاقُ<sup>(٢)</sup>. (٣٥/٣)

سنن البيهقي

الذي بيده عقدة النكاح

1. قال علي رضي الله عنه: الزوج

2. قال ابن عباس رضي الله عنهما:

ولي المرأة

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " والصحيح أنه الزوج ، فهو الذي بيده عقدة النكاح ، إذا شاء حلها . ويكون المعنى : إلا أن تعفو الزوجات أو يعفو الأزواج ، فإن عفا الزوج صار الكل للزوجة ، وإن عفت الزوجة صار الكل للزوج " انتهى من "الشرح الممتع" (12/292).

(وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)  
قَالَ الشَّيْخُ الطَّرِيفِي: أَكْثَرُ  
النَّاسِ تَقْوَى، أَكْثَرُهُمْ  
عَفْوًا

قال السعدي: ثم رغب في العفو، وأن من عفا، كان أقرب لتقواه،  
لكونه إحسانا موجبا لشرح الصدر، ولكون الإنسان لا ينبغي أن  
يهمل نفسه من الإحسان والمعروف، وينسى الفضل الذي هو أعلى  
درجات المعاملة، لأن معاملة الناس فيما بينهم على درجتين: إما  
عدل وإنصاف واجب، وهو: أخذ الواجب، وإعطاء الواجب. وإما  
فضل وإحسان، وهو إعطاء ما ليس بواجب والتسامح في الحقوق،  
والغض مما في النفس، فلا ينبغي للإنسان أن ينسى هذه الدرجة،  
ولو في بعض الأوقات، وخصوصا لمن بينك وبينه معاملة، أو  
مخالطة، فإن الله مجاز المحسنين بالفضل والكرم، ولهذا قال: {إِنَّ  
اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} .

# آيات المحافظة على الصلاة بين آيات الطلاق

حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ  
قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجًا لَا أَوْرُكَبَانَا فَإِذَا أَمِنْتُمْ  
فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ

﴿٢٣٩﴾

المصحف



[ سورة البقرة : 238 : 239 ]



قال الشيخ خالد السبّيت حفظه الله : " لما بين الله عز وجل طرفاً من حقوق الخلق ، في هذه الأبواب التي غالباً ما تقع فيها المشاحة ، بين حق الخالق في أمر يعد رأساً في العبادات البدنية ، وهي الصلّة بالله عز وجل .  
المخلوقين أمر بالإحسان والتفضل ، وبين ما لهم وما عليهم ، ثم أرشدهم إلى أمر يحصل به حسن الصلّة بالله عز وجل ، وهو الصلاة ، وهذا ما يسمى بعلم المناسبة

## الصلاة الوسطى

عن عليّ رضي الله عنه، قال : لَمَّا كَانَ يَوْمُ  
الْأُخْرَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
"مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ  
الْوُسْطَى حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ". متفق عليه

النسخ في المتوفى  
عنها زوجها

وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً  
لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ  
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ  
مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾



المصحف

[ سورة البقرة : 240 ]

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ  
وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى  
الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ} قَالَ: نَسِخَ ذَلِكَ بآيَةِ  
الْمِيرَاثِ، بِمَا فَرَضَ لَهُنَّ مِنَ الرَّبْعِ وَالثَّمَنِ،  
وَنَسِخَ أَجَلَ الْحَوْلِ، بِأَن جُعِلَ أَجْلُهَا أَرْبَعَةَ  
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

قال السعدي: أي: الأزواج الذين يموتون ويتركون خلفهم أزواجا  
فعليهم أن يوصوا {وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج}  
أي: يوصون أن يلزم من بيوتهم مدة سنة لا يخرج منها {فإن  
خرجن} من أنفسهن {فلا جناح عليكم} أيها الأولياء {فيما فعلن في  
أنفسهم من معروف والله عزيز حكيم} أي: من مراجعة الزينة  
والطيب ونحو ذلك وأكثر المفسرين أن هذه الآية منسوخة بما قبلها  
وهي قوله: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} وقيل لم تنسخها بل الآية الأولى دلت على أن  
أربعة أشهر وعشر واجبة، وما زاد على ذلك فهي مستحبة ينبغي  
فعلها تكميلا لحق الزوج، ومراعاة للزوجة، والدليل على أن ذلك  
مستحب أنه هنا نفى الجناح عن الأولياء إن خرجن قبل تكميل الحول،  
فلو كان لزوم المسكن واجبا لم ينف الحرج عنهم.

مَتَاعُ الْمَطْلَقَةِ



وَالْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ

بِالْمَعْرُوفِ <sup>صَل</sup>حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ

اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾

[ سورة البقرة : 241 : 242 ]

المصحف



هل هذا المتاع مستحب أو  
واجب  
في المسألة خلاف وهذا رأي  
ابن تيمية ↓

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " وقال شيخ  
الإسلام ابن تيمية رحمه الله : تجب المتعة لكل  
مطلقة، حتى بعد الدخول، واستدل بقوله تعالى: (   
وَالْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ )  
[البقرة/241] و "المطلقات" عام، وأكد الاستحقاق  
بقوله: (حَقًّا) أي: أحقه حقاً، وأكدّه بمؤكد ثانٍ وهو  
قوله: (عَلَى الْمُتَّقِينَ)، فدلّ هذا على أن القيام به من  
تقوى الله، وتقوى الله واجبة

أما إذا فسخ النكاح فلا متعة حينئذ للمرأة عند المالكية أخذاً بقول الله تعالى: وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ [البقرة: 241]، وذهب أصحاب الرأي إلى أن لها متعة.

وننبه هنا إلى أمرين:

1- أن أهل العلم اختلفوا في تحديد المتعة حيث قال بعضهم: أعلاها خادم ثم كسوة ثم نفقة، وقال آخرون: أدناها الدرع والخمار، وقال آخرون: لا حد معروف في قليلها ولا كثيرها، ولعل هذا الأخير هو الصحيح لموافقته مقتضى الآية على الموسع قدره وعلى المقتر قدره [البقرة: 236].

2- أن المتعة لا تسقط بالجهل ولو مر على ذلك أعوام بحيث تزوجت المرأة أو ماتت.

والله أعلم. (إسلام ويب)

(حقاً على المتقين)  
فائدة ذكر التقوى بين آيات  
الطلاق هنا وفي سورة  
الطلاق أن التقوى سبب كل  
خير وبه يعصم الإنسان  
نفسه عن الخطأ

قال السعدي: ولما بيّن تعالى هذه الأحكام  
العظيمة المشتملة على الحكمة والرحمة  
امتّن بها على عباده فقال: {كذلك يبين الله  
لكم آياته} أي: حدوده، وحلاله وحرامه  
والأحكام النافعة لكم، لعلكم تعقلونها  
فتعرفونها وتعرفون المقصود منها، فإن  
من عرف ذلك أوجب له العمل بها.



اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ

وصلی اللہ علی نبینا محمد وعلی آلہ  
وصحبہ أجمعین وسلم تسليماً كثيراً